الدقم الاقتصادية
Duqm Economist
مجلة فصلية تصدرها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم - العدد الرابع - ابريل ٢٠١٦

رأس مركز

مركـز عالمـي لتخزين النفط الخام

تشييد مدرسة
دولية بالدقم

إنجاز التصميم الابتدائي
لسكة الحديد إلى الدقم

الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority

سلطنة عُمان Sultanate of Oman

المحطة الواحدة

بوابتك للاستثمار

المحطة الواحدة هي الدائرة المعنية بتسجيل المستثمرين ومنح مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة

- إعداد اتفاقيات حقوق الانتفاع والتطوير
- التسجيل التجاري والصناعي والسياحي والبيئي
- إصدار التراخيص البلدية وإباحات البناء
- إتمام عقود الإيجار وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- تقديم خدمات التأشيرات بأنواعها
- إعداد التقارير الفنية للمشاريع وإصدار الموافقات
- إصدار التراخيص العمالية

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

هاتف : +٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٠٠ فاكس : +٩٦٨ ٢٤٥٨٧٤٠٠

ص. ب: ٢٥، الرمز البريدي: ١٠٣ ، بريق الشاطئ - البريد الإلكتروني: info@duqm.gov.om

الموقع الالكتروني : www.duqm.gov.om

مرحبا بشركائنا

يحيى بن سعيد الجابري
المشرف العام

شهد الربع الأول من العام الجاري العديد من التطورات التي تضيف بعدا جديدا للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، لعل أهم هذه التطورات هي زيادة مساحة المنطقة إلى (٢٠٠٠) كم مربع من خلال إضافة رأس مركز إلى المنطقة لتصبح المنطقة التاسعة من مناطق الاستثمار بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وستخصص رأس مركز لاستيعاب أنشطة تخزين النفط التي ستقام بها، ولا يخفى عليكم أن منطقة رأس مركز تتميز بإطلالتها على بحر العرب وهو بحر مفتوح على المحيط الهندي وبالقرب من خطوط الملاحة العالمية، كما تتميز المنطقة بعمقها الطبيعي الذي يتراوح بين (٣٠) مترا و(٣٢) مترا تقريبا؛ الأمر الذي يتيح للمنطقة استقبال أضخم ناقلات النفط الخام.

هذا التطور الجديد للمنطقة يعبر عن الرؤية الحكيمة لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في أن تكون المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إحدى الآليات التي تحقق السلطنة من خلالها التنويع الاقتصادي، وقد وضع المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٥) الصادر في ٢٨ يناير ٢٠١٦ الأسس التي تمكن منطقة رأس مركز من تحقيق أهدافها، فقد نصّ على تقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير منطقة رأس مركز بولاية الدقم وضمها إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وأتاح للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة للمشروع المذكور وما عليها من منشآت طبقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة.

وإننا إذ نرحب بالشركة العمانية للصهاريج التي ستقوم بتشييد محطة تخزين النفط برأس مركز فإننا نؤكد أن فريق العمل بالهيئة يولي هذا المشروع ما يستحق من اهتمام، وستحظى المشاريع التي سيتم تنفيذها بالمنطقة بمختلف التسهيلات والامتيازات والحوافز التي ينص عليها المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٧٩) بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وهي حوافز مشجعة للاستثمار وقد راعت فيها الهيئة أن تكون مستقطبة للمستثمرين ومواكبة لطموحاتهم.

كذلك يسعدنا الترحيب بالشركاء الجدد بالمنطقة كشركة مارينا الدقم التي حصلت على حق الانتفاع بالأرض لتشييد واجهة سياحية وشركة التمان القابضة التي تعتزم تشييد مدرسة دولية بالدقم كما نجدد ترحيبنا أيضا بشركة النهضة للخدمات التي أعلنت رغبتها في توسعة مشروعها الحالي وإقامة ناد ترفيهي، ونرحب أيضا بشركات الإنشاءات التي بدأت عملها في الدقم مؤخرا سواء لتنفيذ البنية الأساسية أو المشاريع الأخرى.

وهناك تطور إيجابي آخر شهدته المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال الربع الأول من العام الجاري وهو صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/١٧) بتقرير صفة المنفعة العامة للجزء الثالث من مسار سكة الحديد الذي يمتد من فهود إلى الدقم؛ الأمر الذي سيمهد الطريق أمام ربط ميناء الدقم بمنظومة الموانئ والمناطق اللوجستية بالسلطنة أولا وبدول مجلس التعاون في وقت لاحق.

وفي الجانب التشريعي أصدرت الهيئة القرارات التنظيمية واللوائح المتعلقة بالمناقصات والرسوم ونظام الإدارة الجمركية في المنطقة ضمن جهودها لإرساء النظام التشريعي الذي ينظم ممارسة الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة بعد أن أصدرت العام الماضي اللوائح المتعلقة بتسجيل الشركات وتنظيم البيئة الاستثمارية والانتفاع بالأرض وتنظيم تراخيص البناء والتصاريح البيئية ونحوها من التشريعات الأخرى.

مرة أخرى نرحب بشركائنا الجدد في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ونتطلع للعمل معا لتحقيق الأهداف الطموحة من إنشاء المنطقة.

إننا إذ نرحب بالشركة العمانية للصهاريج التي ستقوم بتشييد محطة تخزين النفط برأس مركز فإننا نؤكد أن فريق العمل بالهيئة يولي هذا المشروع ما يستحق من اهتمام

بنك مسقط
bank muscat

شـــــراكـــة
لـــروابـــط أقـــوى

ميثاق، الرائد في الخدمات المصرفية الإسلامية في السلطنة.

نؤمن بأن الشراكات الراسخة هي نتاج الروابط القوية التي ننسجها مع المجتمع ككل. فهي التي تساعدنا لنساهم بدور أكبر وأهم في تحقيق مستقبل زاهر لاقتصاد وطننا وشعبه المعطاء.

MEETHAQ
الصيرفة الإسلامية
Islamic Banking

شفافية. ثقة. شراكة.

لمزيد من المعلومات اتصل على ٢٤٦٥٦٦٦٦ أو زر موقعنا www.meethaq.om

/meethaqbm | /meethaq | /meethaq_islamicbanking | /bankmuscatmeethaq

س.ت.رقم ١/٢٥٨٣٠٨ QHLLB

مصفاة الدقم
DUQM REFINERY

نُعزز النمو.
نَصنع الفُرص.

نصنع رخاءً. نبني إرثاً.
FUELLING PROSPERITY. BUILDING LEGACIES.

"نفخر بأن نكون
أحد أبرز المشاريع
في الدقم"

جاكوبس نيوهاوسر
رئيس المشروع

WWW.DUQMREFINERY.OM

داخل العدد

تشييد واجهة سياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ٩

رأس مركز.. مركز عالمي لتصدير النفط الخام ١٣

رأس مركز تودع مرحلة «السفن الشراعية» وتكتب تاريخا بحريا جديدا ٢٣

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

المشرف العام

يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري

رئيس لجنة الإشراف:

إسماعيل بن أحمد البلوشي

رئيس التحرير:

محمد بن أحمد الشيزاوي

التحرير:

صالح بن نبهان المعمري
إيمان بنت سالم المقبالية

المراسلات والإعلانات توجه باسم : رئيس التحرير

ص. ب: ٢٥
الرمز البريدي: ١٠٣
بريق الشاطئ - سلطنة عمان

الهاتف:
+ ٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٧٢
+ ٩٦٨ ٢٤٥٠٧٥٤٠

الفاكس:
+ ٩٦٨ ٢٤٥٨٧٤٠٠

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

الموقع الإلكتروني:
www.duqm.gov.om

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

الدقم Duqm
هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
Sultanate of Oman سلطنة عُمان

تشييد مدرسة دولية بالدقم ٣٢

د. محمد البرواني في حديث خاص لـ الدقم الاقتصادية ٢٦

اتفاقيات جديدة تضع ميناء الدقم على خارطة الاستثمار العالمي ٣٤

منظومة متكاملة للإدارة البيئية بالدقم ٤٠

عمان للحوض الجاف تدخل عالم صيانة السفن والأساطيل العسكرية ٤٤

يبدأ من فهود بطول إجمالي يصل إلى (٤٨٨,٤) كم

إنجاز التصميم الابتدائي لسكة الحديد إلى الدقم وتقرير صفة المنفعة العامة للمشروع

تنفيذ ٣ محطات للركاب ومحطة للبضائع ومركز لوجستي للإمداد والتموين

إنشاء ١٠ محطات صيانة جانبية على المسار وساحتين لتوزيع وتجميع وتنظيم القطارات

مسقط - الدقم :

أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/١٧) بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تنفيذ الجزء الثالث من مسار سكة الحديد الذي يمتد من فهود إلى الدقم.

ونص المرسوم الصادر في ١٧ مارس ٢٠١٦ على أن المشروع يعتبر من مشاريع المنفعة العامة، وأتاح المرسوم للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة للمشروع وما عليها من منشآت طبقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة.

وجاء صدور المرسوم السلطاني بعد أن أنجزت الشركة العمانية للقطارات أعمال التصميم الابتدائي وإعداد مستندات المناقصة الخاصة بتنفيذ الجزء الثالث من مشروع سكة الحديد بالسلطنة الذي يربط المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بباقي أجزاء المشروع.

ويبدأ الجزء الثالث لسكة حديد السلطنة من منطقة فهود في محافظة الظاهرة إلى ولاية الدقم بطول إجمالي يصل إلى نحو (٤٨٨,٤) كم، ويشتمل هذا الجزء على العديد من الأعمال التي تتضمن: تنفيذ خط السكة الرئيسي من فهود إلى هيما بطول إجمالي يبلغ (٣٠٩,٧) كم، وتنفيذ وصلات لخط السكة تربط ميناء الدقم بطول إجمالي يبلغ (١٧٨,٦) كم، وتنفيذ طرق خدمة بطول حوالي (٩٧٦,٨) كم.

كما يتضمن هذا الجزء تنفيذ ثلاث محطات للركاب، ومحطة واحدة للبضائع، ومحطة لتعبئة الوقود، وتنفيذ مركز لوجستي للإمداد والتموين متعدد الوسائط، وتنفيذ مرافق الدعم والمساعدة للوحدات المتحركة (ROLLING STOCK)، بالإضافة إلى (١٠) محطات صيانة جانبية على المسار، وساحتين لتوزيع وتجميع وتنظيم القطارات، ومحطة واحدة للصيانة الخفيفة، وتنفيذ جسر واحد بطول (٣٦٠) مترا، ونقل وحماية كافة خطوط الخدمات المتأثرة.

ويقدم الجزء الثالث من مسار المشروع نمطا جديدا للنقل لما تتميز به سكة الحديد من القدرة على نقل كميات ضخمة من البضائع واستيعاب عدد كبير من الركاب لمسافة طويلة، كما أنه يأتي متكاملا مع منظومة ربط موانئ السلطنة مع شبكة سكة حديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويعد تنفيذ مشروع سكة حديد السلطنة من المشاريع الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ربط المراكز التنموية في البلاد.

تضم فنادق متنوعة ومركزا تجاريا وألعابا شاطئية وحديقة ألعاب مائية

تشييد واجهة سياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الدقم - :

مَنَحت هيئةُ المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم شركة مارينا الدقم وهي إحدى شركات مجموعة الذهبية حق الانتفاع بالارض في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتشييد واجهة سياحية تضم فنادق ومركزا تجاريا ومجمعات سكنية ومركزا ترفيهيا وحديقة ألعاب مائية وعددا من الخدمات والتسهيلات السياحية الأخرى.

وقع الاتفاقية نيابة عن الهيئة معالى يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، فيما وقعها عن شركة الدقم مارينا الشيخ سالم بن أحمد بن محمد الغزالي رئيس مجلس الادارة.

ويشتمل مشروع الواجهة السياحية بالدقم على ٣ فنادق من فئة الـ ٥ والـ ٤ والـ ٣ نجوم وأجنحة فندقية من فئة الـ ٤ نجوم، ومجمعات سكنية بوحدات سكنية مختلفة تضم فيللا وشقق متنوعة، كما يتضمن المشروع إنشاء مركز تجاري مع مجموعة من المطاعم والمقاهي ومحلات التسوق، وحديقة مائية للتسلية والترفيه، وتوفير ألعاب شاطئية مختلفة ومتنوعة، بالإضافة إلى مسجد ومركز ترفيهي وثقافي وحدائق وأماكن مخصصة للخدمات والمرافق العامة.

وسيقام المشروع على أرض مساحتها حوالي ٧٤١ ألف متر مربع بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي ٢٨٣ مليون ريال عماني، وسيتم تنفيذه على أربع مراحل تستغرق كل مرحلة حوالي ٤ سنوات ومن المتوقع أن يوفر المشروع مع اكتمال جميع مراحله حوالي ٨٠٠ فرصة عمل.

وأكد معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري أن مشروع الواجهة السياحية لشركة مارينا الدقم يعتبر إضافة مميزة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وسيساهم في تنشيط الحركة السياحية وإثراء تجربة السياح والمقيمين بالمنطقة نظرا لما يضمه من مشروعات سياحية متنوعة تواكب تطلعات مختلف العاملين والمقيمين بالمنطقة والسياح الذين يتوافدون عليها.

وأشاد معاليه في تصريح صحفي عقب توقيعه الاتفاقية بمبادرات رجال الأعمال

يحيى الجابري: نشيد بمبادرات رجال الأعمال العمانيين ونرحب باستثماراتهم في الدقم

سالم الغزالي: نعمل مع الحكومة لانجاز مشاريع تعزّز رؤية السلطنة ومكانتها في القطاع السياحي

٢٨٣ مليون ريال التكلفة التقديرية للمشروع والتنفيذ على ٤ مراحل

العمانيين للاستثمار في السلطنة، وقال ان هذه المبادرات تساهم في استثمار رؤوس الأموال محليا وتحقيق مكاسب جيدة للمستثمرين والاقتصاد الوطني على حد سواء، كما أن هذه المبادرات تنسجم مع جهود الحكومة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل أمام الشباب.

وأكد معاليه ترحيب هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالمستثمرين المحليين، مشيرا إلى أن الهيئة تقدم العديد من الحوافز للمستثمرين معربا عن أمله في رؤية المزيد من مبادرات القطاع الخاص العماني للاستثمار في الدقم.

إنجاز مشاريع سياحية متنوعة

من جهته صرح الشيخ سالم بن أحمد بن محمد الغزالي بأن (رؤية مجموعة شركات الذهبية هي أن نعمل مع الحكومة يداً بيد لانجاز مشاريع سياحية متنوعة تعزز من رؤية السلطنة ومكانتها في القطاع السياحي)، مشيدا بما تتميز به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من موقع استراتيجي يطل على بحر العرب إضافة الى كونها منطقة سياحية واعدة تتجمع فيها المكونات الاساسية لإيجاد واجهة سياحية بمستوى وقدرة تنافسية عالية.

وقال إن هذه العوامل دفعت مجموعة شركات الذهبية إلى أخذ خطوات جادة نحو الاستثمار في الدقم، مؤكدا أن شركة مارينا الدقم تسعى من خلال مشروعها الجديد إلى تقديم مفهوم جديد للسياحة في الدقم يقوم على تلبية تطلعات مختلف شرائح المجتمع في المنطقة.

وستقوم شركة السدرة العقارية وهي إحدى شركات مجموعة الذهبية بالتطوير العقاري لمشروع الواجهة السياحية لشركة مارينا الدقم، وقال أحمد بن محمد الحميدي مدير عام السدرة العقارية إن الشركة التي تعتبر إحدى شركات التطوير العقاري المتميزة في مجموعة شركات الذهبية قامت بإعداد التصورات المبدئية للمشروع بعد عدة زيارات ميدانية للدقم والالتقاء بالمسؤولين في هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كما قامت بتعيين بيت خبرة لتطوير فكرة المشروع ومكوناته السياحية لتكون إضافة سياحية متميزة للمجموعة في الدقم وللقطاع السياحي والعقاري بشكل عام.

وكانت مجموعة شركات الذهبية قد قامت مؤخرا بتوقيع اتفاقيات مع عدة شركات عالمية لتطوير وتشغيل فنادق من عدة فئات في مختلف محافظات السلطنة.

وقالت شركة مارينا الدقم إنها ستراجع مدة التنفيذ وجميع التقديرات المالية للمشروع ضمن دراسة جدوى اقتصادية شاملة متضمنة المؤشرات المالية لكل مرحلة.

تشغيل طائرات بوينج ٧٣٧ على خط مسقط – الدقم

١٥ ألف مسافر عبر مطار الدقم العام الماضي .. والأعداد مرشحة للنمو

مسافرون يغادرون طائرة البوينج ٧٣٧ خلال إحدى رحلاتها إلى مطار الدقم

الدقم - الدقم الاقتصادية :

ارتفع عدد المسافرين عبر مطار الدقم العام الماضي إلى حوالي ١٥ ألف مسافر مقابل ٧٦٢٩ مسافرا في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع ارتفاع الأعداد خلال العام الجاري مع ازدياد حركة المشاريع التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتم تشغيل مطار الدقم في ٢٣ يوليو ٢٠١٤، وكان مطار جعلوني الذي تم تشغيله في عام ٢٠١٢ قد ساهم في تسهيل حركة المسافرين بين مسقط والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأعلنت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والطيران العماني في ١٧ يناير ٢٠١٦ تشغيل طائرة البوينج ٧٣٧ – ٨٠٠ على خط مسقط – الدقم لإتاحة مقاعد إضافية للمسافرين أيام الأحد والخميس من كل أسبوع في حين ستكون رحلات يومي الاثنين والأربعاء على طائرات من نوع امبراير ١٧٥.

وتم التدشين بحضور مسؤولين من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والطيران العماني والشركة العمانية لإدارة المطارات وشرطة عمان السلطانية.

وتعتبر هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الجهة المشرفة على تشغيل خط مسقط – الدقم، وتستوعب طائرات البوينج ٧٣٧ – ٨٠٠ ما يصل إلى ١٦٢ مقعدا من بينها ١٢ مقعدا لرجال الأعمال و١٥٠ في الدرجة السياحية، في حين يبلغ عدد المقاعد على طائرات امبراير ١٧٥ ما يصل إلى ٧١ مقعدا من بينها ١١ مقعدا في درجة رجال الأعمال و٦٠ مقعدا في الدرجة السياحية.

وتساهم زيادة السعة الاستيعابية على خط مسقط – الدقم في تسويق المنطقة الاقتصادية بشكل أفضل أمام المستثمرين الذين يرغبون بالاستثمار فيها، كما أنها تواكب ازدياد الطلب من قبل الأهالي والمواطنين العاملين في المنطقة وتخدم العديد من الشركات العاملة بالمنطقة كشركة عمان للحوض الجاف وشركة ميناء الدقم وشركة مصفاة الدقم والعديد من الشركات الأخرى والشركات الاستشارية وشركات المقاولات.

توفير سعة إضافية على خط مسقط - الدقم يواكب النمو في أعداد المسافرين

جانب من الأعمال الإنشائية لمبنى المسافرين

تشييد مبنى المسافرين

ويأتي تشغيل طائرة البوينج ٧٣٧ - ٨٠٠ على خط مسقط - الدقم في الوقت الذي تزداد فيه وتيرة العمل في تشييد مبنى المسافرين الذي من المتوقع إنجازه في عام ٢٠١٨ ضمن الحزمة الثالثة من مشروع المطار الذي يستوعب حوالي ٥٠٠ ألف مسافر سنويا.

وذكر بيان صادر من وزارة النقل والاتصالات أن مبنى المسافرين سيضم طابقاً أرضياً أدناه طابق للخدمات لتلبية احتياجات المسافرين الضرورية من مطاعم ومتاجر للتجزئة ومرافق خدمية، ويشتمل مبنى المسافرين أيضاً على ٤ جسور تربط بين مبنى المسافرين والطائرات.

وأشار البيان إلى أنه تم تزويد مبنى المسافرين بـ ٥ منصات لتسجيل المسافرين وبوابة الكترونية بنظام تقني يسهّل إنهاء إجراءات السفر من خلال نظام أمني متطور وسيزود المطار أيضاً بحزام لنقل أمتعة المسافرين للرحلات الدولية والداخلية.

ويشتمل المشروع أيضا على إنشاء مجمع الملاحة الجوية الذي يحتوي على برج للمراقبة الجوية بارتفاع ٣٨ متراً ومباني لخدمة الملاحة والأرصاد الجوية، ومباني متعددة للخدمات وصيانة معدات المطار وللإطفاء وحراسة البوابات وإنشاء المحطات الثانوية الخاصة بالحزمة الثالثة ومبنى وحدة التبريد.

كما يتضمن المشروع إنشاء مبنى للشحن الجوي تبلغ طاقته الاستيعابية حوالي ٢٥ ألف طن سنوياً وهو قابل للتوسع مستقبلاً لمواكبة الحركة التجارية والاقتصادية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقالت وزارة النقل والاتصالات في بيانها إن التصاميم الفنية لمشروع مبنى المسافرين في مطار الدقم حرصت على أن يكون المطار ذا طابع عملي وفاعلية يُمكّن المسافرين من الدخول والخروج بكل سهولة وسلاسة وبأقل وقت ممكن، كما تمت مراعاة إمكانية توسعة مبنى المسافرين ورفع طاقته الاستيعابية للزيادة المستقبلية في أعداد المسافرين ومتطلبات الشحن الجوي على المدى البعيد عن طريق التوسع الأفقي حسب تطور حركة الطيران في المطار ونمو النشاط التجاري والسياحي في المنطقة المحيطة به.

وجاء تشغيل مطار الدقم في ٢٣ يوليو ٢٠١٤ بعد إنجاز أعمال الحزمتين الأولى والثانية من المشروع واللتين تم من خلالهما تنفيذ شبكة طرق وقنوات لتصريف مياه الأمطار ومياه الشرب الخاصة بمرافق المطار وشبكة مياه لمكافحة الحريق وشبكة الكهرباء، بالإضافة إلى إنشاء المدرج مع الممرات الرابطة ومواقف طائرات تتسع لأربع طائرات من ضمنها طائرة الأيرباص A380 وغيرها من المرافق الخدمية..

تسارع وتيرة العمل في مبنى المسافرين.. والإنجاز في عام ٢٠١٨

مبنى المسافرين مجهز لاستيعاب ٥٠٠ ألف مسافر سنويا وقابل للتوسع المستقبلي

تجهيزات عالية المستوى سيتم توفيرها بالمطار

رأس مركز
مركز عالمي
لتخزين النفط الخام

رئيس مجلس إدارة الهيئة
في حديث خاص لـ الدقم للتعاونية :

رفع مساحة المنطقة إلى ٢٠٠٠ كم٢ يجسّد اهتمام جلالة السلطان بتفعيل أداء القطاعات الاقتصادية

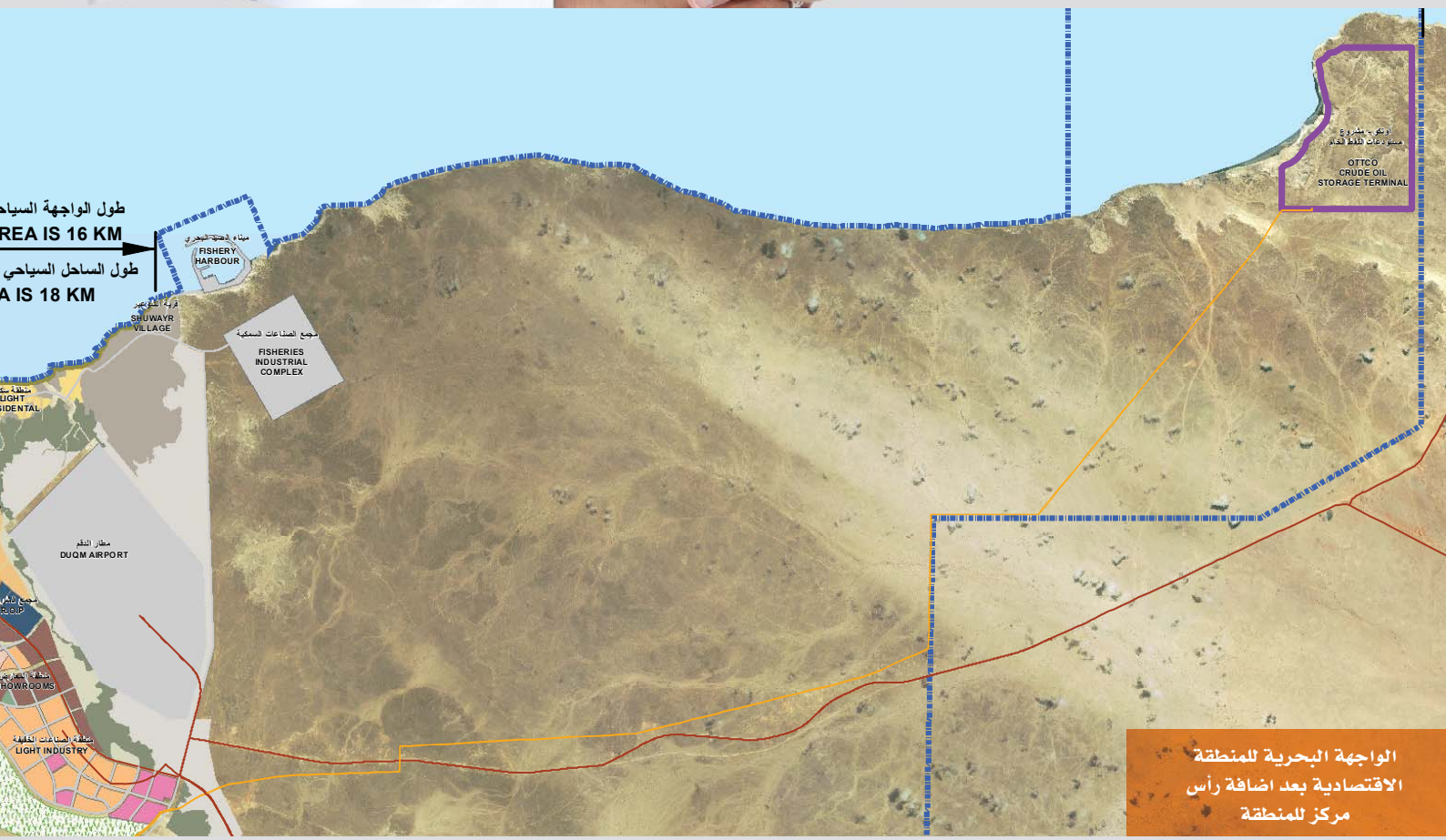

الواجهة البحرية للمنطقة الاقتصادية بعد اضافة رأس مركز للمنطقة

مسقط - الدقم الاقتصادية :

أكد معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن الهيئة تسعى لجعل المنطقة مركزا عالميا لتخزين النفط الخام، مؤكدا أن المرسوم السلطاني رقم (٥/ ٢٠١٦) بضم منطقة رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وضع أسسا جيدة لتشييد محطة تخزين النفط برأس مركز التي تديرها الشركة العمانية للصهاريج (أوتكو) وهي إحدى الشركات التابعة لشركة النفط العمانية.

وقال معاليه في حديث خاص لمجلة الدقم الاقتصادية إن صدور المرسوم السلطاني بضم رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم دلالة واضحة على الاهتمام الذي تحظى به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من قبل المقام السامي لجلالة السلطان المعظم، مؤكدا معاليه أن الرعاية السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالبلاد تحقق العديد من المكاسب للاقتصاد الوطني.

وأضاف معاليه إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تسير على النهج الذي وضعه جلالته - حفظه الله - لتحقيق التنويع الاقتصادي بالبلاد، مشيرا إلى أن رفع مساحة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى (٢٠٠٠) كيلومتر مربع لاستيعاب أنشطة تخزين النفط في منطقة رأس مركز يساهم في تعزيز مكانة المنطقة على المستويين المحلي والعالمي.

الهيئة تباشر إجراءاتها لتنفيذ المرسوم

وأشار معاليه إلى أن المرسوم السلطاني رقم (٥/ ٢٠١٦) الصادر في ٢٨ يناير ٢٠١٦م نصّ على أن مشروع تطوير منطقة رأس مركز بولاية الدقم يعتبر من مشروعات المنفعة العامة، موضحا أن الهيئة بدأت فور صدور المرسوم السلطاني باتخاذ الآليات الكفيلة بتنفيذ المرسوم بما يحقق تطلعات السلطنة من هذا المشروع الحيوي، مشيرا إلى أن محطة تخزين النفط برأس مركز تهدف إلى دعم وتحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني المتمثلة في تنويع مصادر الدخل الوطني.

وتتمثل أهم مكونات المشروع في إنشاء مستودعات لتخزين وتصدير النفط الخام بما سيؤدي بشكل مباشر إلى تعظيم الاستفادة من قطاع تجارة النفط الخام وتعزيز القيمة المضافة للصناعات المرتبطة به من خلال استغلال الموقع وتخفيض تكاليف الإنتاج بما يترتب عليه زيادة العوائد الناتجة من القطاع النفطي وكذلك تعظيم الاستفادة من القيمة المضافة للأعماق الطبيعية لبحر العرب وربط المصالح التجارية للشركات العاملة في قطاع الإنتاج والتسويق النفطي.

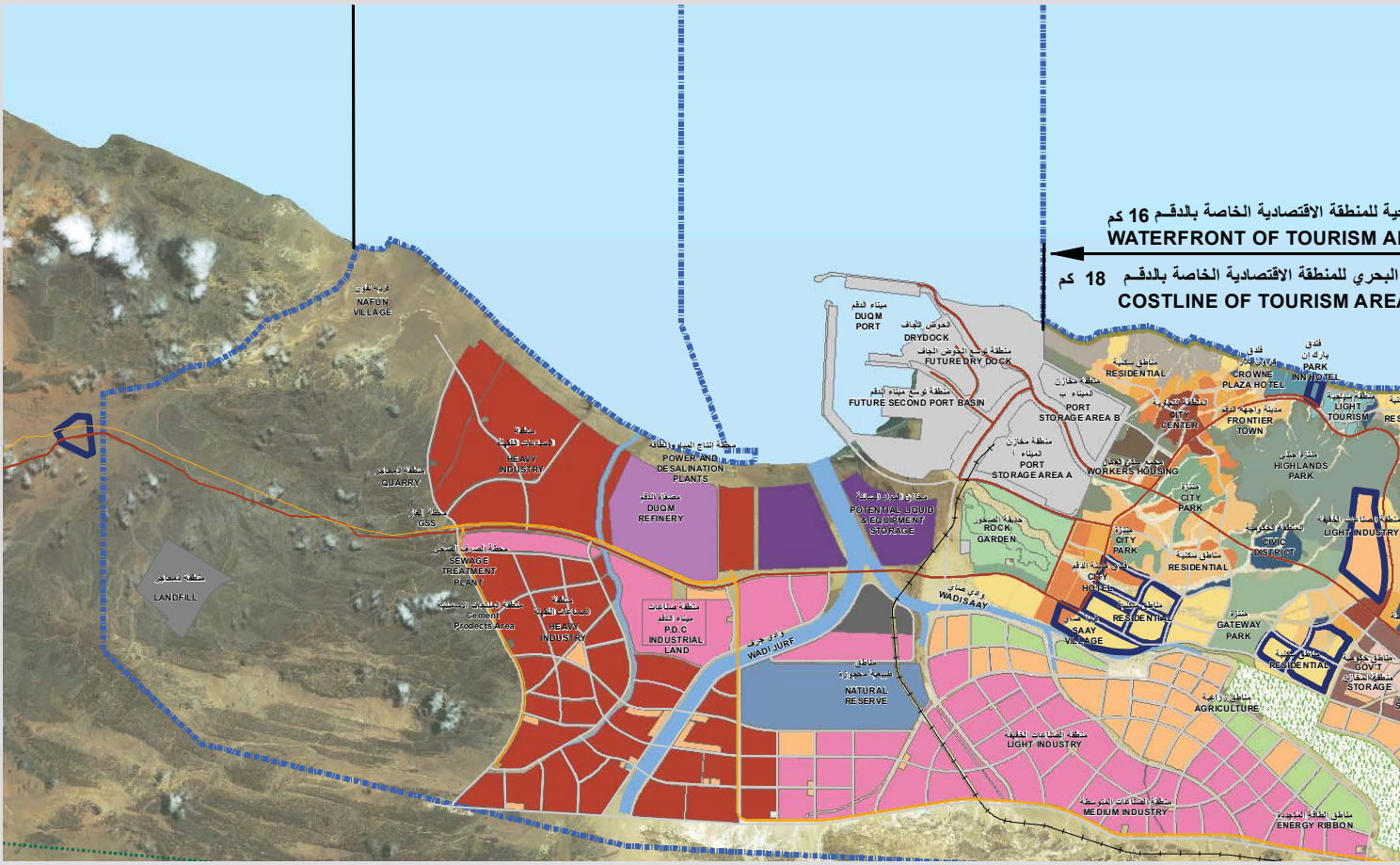

عوائد اقتصادية واجتماعية

وقال معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري إن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أولت هذا المشروع الأهمية اللازمة من منطلق العوائد الاقتصادية والاجتماعية والنمو الذي سيترتب على تنفيذه، موضحا أن ضم منطقة رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم سيمكن المشروع من الاستفادة من البيئة الاستثمارية الموجودة بالمنطقة والبيئة التشريعية والقانونية التي تمتاز بها لا سيما المزايا والحوافز المنصوص عليها في نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٧٩/ ٢٠١٣) وخدمات المحطة الواحدة.

ونوه معاليه إلى أن الهيئة خصصت أرضا بمساحة ١٦٠٠ هكتار لمحطة تخزين النفط برأس مركز وهو ما سيمكنها من استيعاب تخزين حوالي ٢٠٠ مليون برميل من النفط الخام، مشيرا إلى أن المشروع يعتبر مشروعا استراتيجيا حيث سيتم ربط المحطة بحقول النفط في السلطنة عبر شبكة أنابيب، كما سيتم ربط المحطة بمصفاة الدقم مما سيساهم في توفير احتياجات المصفاة من النفط الخام وقيام العديد من الصناعات الثقيلة والبتروكيماية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كذلك فإن الشركة العمانية للصهاريج ستقوم بتشييد منشآت بحرية لنقل النفط الخام إلى الدول المستوردة للنفط العماني وهو ما يؤدي إلى تسريع وصول شحنات النفط إلى المستهلكين الدوليين نظرا للموقع المميز للمنطقة خارج مضيق هرمز وبالقرب من خطوط الملاحة العالمية.

الاستفادة من الامتيازات والحوافز والتسهيلات

وأكد معاليه أن زبائن الشركة العمانية للصهاريج الذين سيقومون بتأسيس شركات أو فروع لشركاتهم بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم سيحصلون على الامتيازات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين وهو ما يعطي ميزة إضافية لزبائن الشركة.

وأكد معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن الهيئة تعمل على اجتذاب العديد من المشروعات إلى المنطقة وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف السلطنة في التنويع الاقتصادي، مشيرا في هذا الصدد إلى العديد من الاتفاقيات التي وقعتها الهيئة خلال السنوات الأربع الماضية لمنح حقوق الانتفاع بالأرض لمجموعة متنوعة من المشروعات في قطاعات اقتصادية وصناعية وسياحية، موضحا أن هذا التنوع يساهم في تحقيق أهداف الهيئة في أن تكون المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مكانا مثاليا للعيش والإقامة والعمل.

المرسوم السلطاني
رقم (٥/ ٢٠١٦)
بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير منطقة رأس مركز بولاية الدقم وضمها إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الإطلاع على النظام الاساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦،

وعلى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٤/ ٧٨،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٥/ ٢٠٠٦ بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير مدينة الدقم بالمنطقة الوسطى ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ١١٩/ ٢٠١١ بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٤٤/ ٢٠١٤ برفع صفة المنفعة العامة عن بعض المخططات الواقعة ضمن مخطط هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

المادة (١) : يعتبر مشروع تطوير منطقة رأس مركز بولاية الدقم بمحافظة الوسطى المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقان من مشروعات المنفعة العامة.

المادة (٢) : تُضم منطقة رأس مركز المشار إليها إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ويعدل موقع وحدود المنطقة الاقتصادية المذكورة وفق الرسم التخطيطي المرفق.

المادة (٣) : للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة للمشروع المذكور وما عليها من منشآت طبقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار إليه.

المادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره.

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في: ١٨ من ربيع الثاني سنة ١٤٣٧ هـ
الموافق ٢٨ من يناير سنة ٢٠١٦ م

رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للصهاريج لـ الدقم الاقتصادية Duqm Economy :

ضم رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية يفسح المجال لدخول السلطنة في السوق العالمية لتخزين النفط

أجرى الحوار: محمد بن أحمد الشيزاوي:

أكد هلال بن علي الخروصي رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للصهاريج (أوتكو) إحدى الشركات التابعة لشركة النفط العمانية، أن إصدار المرسوم السلطاني رقم (٥ / ٢٠١٦) بضم رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يفسح المجال أمام السلطنة للدخول في السوق العالمية لتخزين النفط.

وقال في حديث خاص لمجلة الدقم الاقتصادية Duqm Economy إن محطة تخزين النفط التي ستنشئها الشركة برأس مركز تعتبر مشروعا حيويا يستهدف تخزين جميع أنواع النفط الخام وبكميات كبيرة خارج مضيق هرمز.

وأضاف: ان رؤية الشركة العمانية للصهاريج هي المساهمة في توسيع عمليات تخزين النفط الخام وتسهيل حركة توزيعه حول العالم بشكل يعزز الجهود الحكومية للتنويع الاقتصادي، مشيرا إلى أن محطة رأس مركز لتخزين النفط الخام هي عبارة عن مرافق تخزينية تطابق أفضل المواصفات العالمية، ومخطط لها أن تصبح الأكبر في منطقة الشرق الأوسط لتكون بمثابة مركز عالمي هام لتخزين النفط الخام، ونظرا للموقع الاستراتيجي لرأس مركز على بحر العرب المطل على المحيط الهندي فإن المحطة ستعمل على استيعاب احتياجات الأسواق اللوجستية لتسهيل الوصول من وإلى الاسواق في جنوب آسيا والشرق الاقصى وأفريقيا وكذلك عمليات النقل البري والبحري للمنتجين في الشرق الاوسط.

ونوه بالدعم الذي تحظى به محطة رأس مركز من قبل هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وقال إنه قد تم تخصيص أرض بمساحة تزيد عن ١٦٠٠ هكتار وهذه المساحة تتيح إمكانية إنشاء مرافق تخزينية لما قد يصل الى ٢٠٠ مليون برميل من النفط الخام وهو الأمر الذي سوف يفسح المجال لتطوير قطاع المصافي والبتروكيماويات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

نستهدف تخزين جميع أنواع النفط الخام وبكميات كبيرة خارج مضيق هرمز

إنشاء مرافق تخزينية تطابق أفضل المواصفات العالمية .. ونأمل في أن تصبح الأكبر في الشرق الأوسط

موقع مميز

وأشار إلى أن اختيار رأس مركز لتشييد محطة تخزين النفط جاء لعدد من الاعتبارات من أهمها قرب الموقع من الأسواق العالمية الناشئة خاصة في آسيا وافريقيا وهي أسواق تشهد نموا مطردا، كما أن اختيار الموقع جاء بناء على خصائص فنية من حيث العمق الطبيعي الذي يصل إلى نحو ٣٢ مترا تحت سطح البحر على مسافة تقل عن ٥ كيلومترات من الخط الساحلي، موضحا أن تنفيذ المشروع سيتم على عدة مراحل تواكب مستويات الطلب على السعات التخزينية من قبل زبائن الشركة المحليين والدوليين.

فرص العمل

ونوه في حديثه بفرص العمل التي سيوفرها المشروع، وقال ان عدد فرص العمل التي سيوفرها المشروع خلال فترة الإنشاء يتجاوز ٢٠٠٠ وظيفة مباشرة وغير مباشرة، في حين يبلغ عدد فرص العمل خلال فترة التشغيل حوالي ٥٠٠ وظيفة مباشرة وغير مباشرة ومكتسبة.

مكاسب اقتصادية

وردا على سؤالنا حول دور رأس مركز في تعزيز الاقتصاد الوطني قال رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للصهاريج إن هذا المشروع له العديد من المكاسب الاقتصادية والتجارية، إذ أنه يوفر البنية الأساسية والمرونة لنمو قطاع النفط والبتروكيماويات في المنطقة الصناعية بالدقم، كما أنه سيساهم في زيادة أعداد ناقلات النفط الخام القادمة إلى السلطنة، إضافة إلى هذا فإن المشروع سيساهم على المدى البعيد في جعل السلطنة مركزا رئيسيا لتخزين النفط الخام في المنطقة، مشيرا إلى أن سنغافورة على سبيل المثال تعتبر مركزا رئيسيا لتخزين النفط العالمي رغم أنها من الدول غير المنتجة للنفط.

واستعرض في حديثه إمكانيات الشركة والسعة التخزينية التي تمتلكها، وقال إننا بالفعل قمنا بتدشين مشروع لتخزين النفط في محطات عائمة

رسم تخطيطي يوضح ارتباط المحطة
بسفن نقل النفط ومصفاة الدقم والميناء

تشييد منشآت بحرية لاستيراد وتصدير النفط لتلبية احتياجات السوق العالمية عبر ناقلات النفط العملاقة

بميناء الفحل بسعة مليوني برميل، وخلال الفترة الماضية منذ تأسيس الشركة في عام ٢٠١٣ بدأنا باكتساب خبرة جيدة تساهم في تحقيق أهداف الشركة، موضحا أن السعة التخزينية للشركة سوف ترتفع تدريجيا، مشيرا إلى أن السعة التخزينية للمرحلة الأولى من محطة رأس مركز تبلغ ٦ ملايين برميل.

توفير احتياجات مصفاة الدقم

وحول ربط المحطة بمصفاة الدقم قال هلال بن علي الخروصي إن مصفاة الدقم ستحصل على احتياجاتها من النفط الخام عن طريق نقل النفط الخام عبر خط أنابيب يربط المصفاة بالمحطة، مشيرا إلى أن محطة رأس مركز سيتم ربطها بحقول السلطنة النفطية في المستقبل، كما أن الشركة ستقوم بتشييد منشآت بحرية لاستيراد وتصدير النفط مما يساهم في توفير ما تحتاج إليه المصفاة من النفط الخام، مشيرا إلى أن المنشآت البحرية لاستيراد وتصدير النفط الخام تلبي الاحتياجات الفنية لمختلف فئات ناقلات النفط كناقلات سويزماكس وباناماكس وصولا إلى الناقلات الضخمة العملاقة (VLCC).

رؤيتنا هي المساهمة في توسيع عمليات تخزين النفط وتسهيل حركة توزيعه حول العالم

طرح مناقصة الإنشاء

وحول الخطوات التي قطعها المشروع حتى الآن قال إن التصميم المبدئي للمحطة قد تم إنجازه في أكتوبر الماضي ويعكف فريق العمل حاليا على

(رأس مركز) تتميز بعمق طبيعي يصل إلى ٣٢ مترا تحت سطح البحر

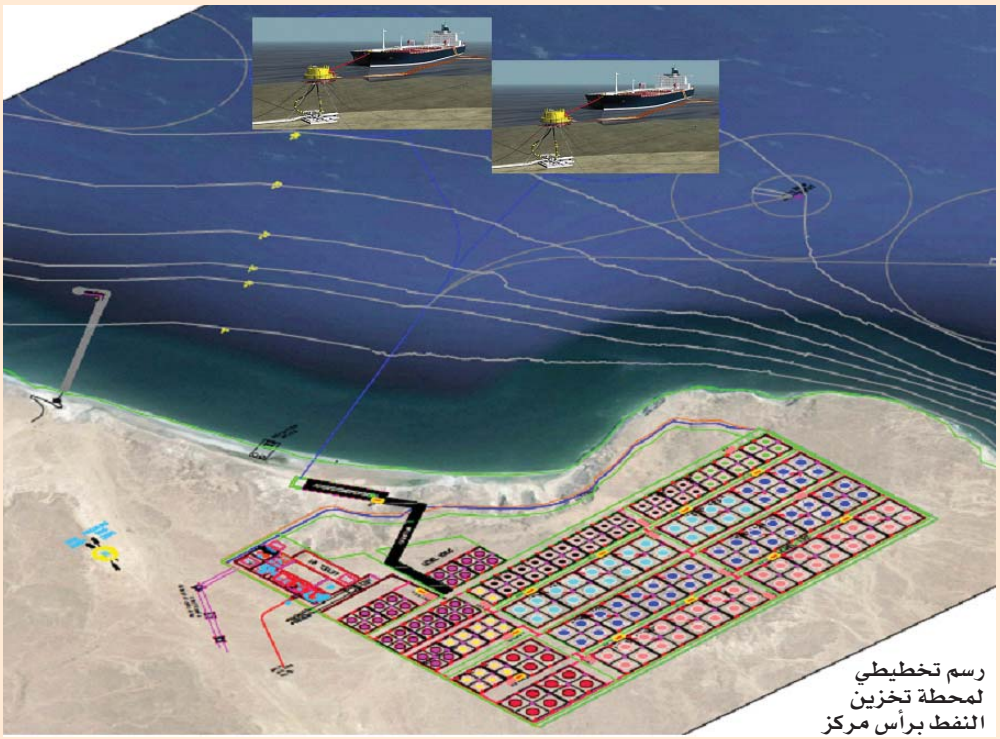

رسم تخطيطي
لمحطة تخزين
النفط برأس مركز

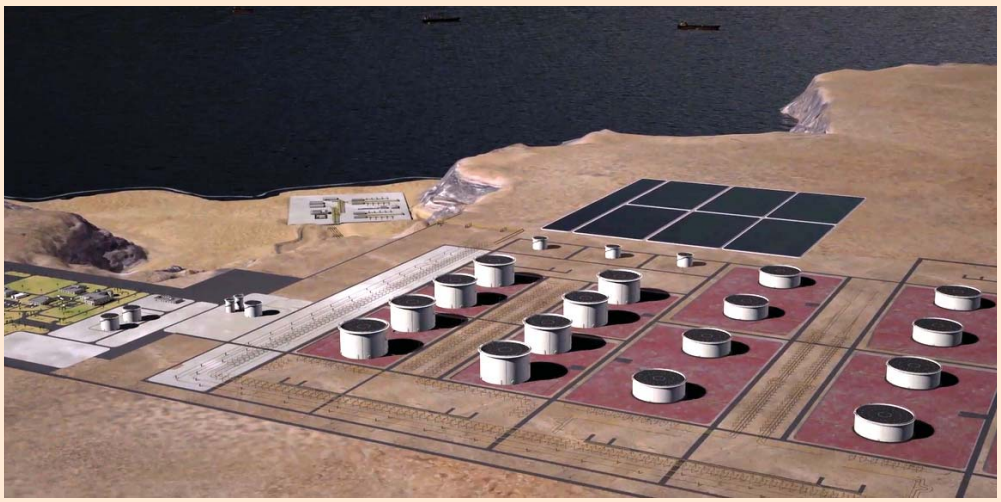

الانتهاء من التصاميم الهندسية النهائية متوقعا طرح مناقصة الإنشاء نهاية هذا العام.

وأشار إلى أن التصاميم المبدئية لخط أنبوب نقل مزيج النفط العماني من سيح نهيده إلى رأس مركز لا تزال تحت الدراسة، مشيرا إلى أن هذا الخط سيعطي دفعةً للمشروع وسيتيح المجال لربط النفط العماني برأس مركز وتصديره إلى خارج السلطنة كمنفذ إضافي لتصدير النفط العماني.

الترويج للمشروع عالميا

وأكد أن الشركة العمانية للصهاريج تكثّف في الوقت الراهن جهودها للترويج للمشروع عالميا، وقال إننا نعمل على استقطاب أنواع مختلفة من النفط من دول أخرى بالإضافة إلى النفط العماني تماشيا مع خطة مصفاة الدقم لتصفية أنواع مختلفة من النفط الخام.

عوامل التنافسية

وتطرق رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للصهاريج في حديثه إلى عوامل التنافسية التي تجعل الشركة متفائلة بتحقيق أهدافها واجتذاب العديد من الشركات العالمية إلى المنطقة، مؤكدا أن الموقع الجغرافي للمنطقة قبالة المحيط الهندي، والترويج للمحطة وإمكانياتها إلى جانب التسهيلات والامتيازات والإعفاءات الضريبية التي سيتمتع بها زبائن الشركة ترفع درجة تنافسية رأس مركز، إضافة إلى البنى الأساسية التكاملية التي تتميز بها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. حيث استثمرت السلطنة في إنشاء ميناء تجاري وحوض جاف لصيانة السفن وإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، ومحطة لتحلية المياه. بالإضافة الى إنشاء طرق مزدوجة تربط مختلف أنحاء المنطقة، الى جانب الاستثمارات الحكومية والخاصة الاخرى لإنشاء مجموعة من الخدمات السياحية والفندقية ومجمعات تجارية وخدمات تعليمية وطبية، جميع هذه الخدمات تدعم تنافسية محطة رأس مركز لتخزين النفط الخام.

وتوقع هلال بن علي الخروصي رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية للصهاريج أن تصبح المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال الفترة القادمة موقع جذب أساسي وفاعل ليس في منطقة الخليج والشرق الأوسط فحسب بل على المستوى العالمي، مشيرا إلى أن موقع المنطقة الإستراتيجي والخدمات المتوفرة فيه والبنية الأساسية العالية ذات المواصفات العالمية تؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية الكبيرة خلال السنوات القليلة المقبلة.

توفير ٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال فترة الإنشاء

طرح مناقصة إنشاء المحطة خلال هذا العام..

التسهيلات والامتيازات والإعفاءات الضريبية ترفع درجة تنافسية مشروع رأس مركز

مدير عام الشركة العمانية للصهاريج:

نتطلع إلى تدشين المرحلة الأولى من المشروع في عام ٢٠١٩

كتب - محمد بن أحمد الشيزاوي:

توقع سعيد بن حمود المعولي المدير العام بالشركة العمانية للصهاريج أن يتم تدشين المرحلة الأولى من مشروع محطة رأس مركز لتخزين النفط الخام خلال عام ٢٠١٩، مشيراً إلى أن هذا التاريخ هو المستهدف لتشغيل المرحلة الأولى من المشروع الذي يسير حتى الآن بحسب الجدول الزمني المعدّ لتنفيذه، موضحا أن المرحلة الأولى من المشروع ستركز على الاستيراد والتصدير عن طريق البحر، وفي مرحلة لاحقة سيتم ربطها بالبنية الأساسية لتصدير النفط الخام العماني مما سيمكن من نقل النفط عن طريق خطوط أنابيب برية.

وأضاف إن محطة رأس مركز ستبدأ بسعة استيعابية تبلغ حوالي ٦ ملايين برميل من النفط إلا أنها سترتفع تدريجيا وبشكل يواكب احتياجات زبائن الشركة، مؤكدا أن السعة التخزينية للمحطة يمكن زيادتها إلى مستوى ٢٠٠ مليون برميل من النفط كحد أقصى لمواكبة الطلب، وذلك نظرا للمساحة المتاحة للمشروع في رأس مركز التي تدعم تطوير هذه الصناعة الجديدة في السلطنة، كما تفسح المجال لتطوير قطاع المصافي والبتروكيماويات وتسهّل إنشاء مصاف جديدة، مشيرا إلى أن صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٥) بضم رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يمهد الطريق لدخول السلطنة في قطاع التخزين التجاري والاستراتيجي للنفط الخام.

وأشار المعولي إلى أن الشركة العمانية للصهاريج تأسست في عام ٢٠١٣ كمشروع مملوك بالكامل لشركة النفط العمانية، مشيرا إلى إن الشركة تسعى إلى استقطاب الشركات العالمية لتخزين نفطها في رأس مركز وفقا للأسعار العالمية للتخزين وهو ما يدعم خطوات السلطنة للتنويع الاقتصادي.

محطة تخزين النفط تدعم مشاريع المصافي والبتروكيماويات

مرفأ إضافي لتصدير النفط

وقال إن استثمارات الشركة في رأس مركز ستمكن السلطنة من إيجاد منفذ إضافي لتصدير النفط الخام يضاف إلى ميناء الفحل، مشيرا إلى أن موقع رأس مركز قبالة المحيط الهندي يشجع أيضا الشركات العالمية والعديد من الدول في المنطقة لتصدير نفطها عبر محطة رأس مركز، كما أنه يشجع الدول المستهلكة على استخدام محطة رأس مركز كموقع إستراتيجي لمخزونها النفطي.

مكونات المشروع

وأشار إلى أن المشروع يتضمن في مرحلته الأولى إنشاء ٨ خزانات بسعة تقديرية تبلغ ٦٥٠ ألف برميل لكل خزان، إلى جانب إنشاء منصات عائمة لاستيراد وتصدير النفط ، ومرفأ بحري لقوارب القطر وخطوط أنابيب تحت البحر لاستقبال وتصدير النفط بطول ٧ كم . كما سيتم أيضا إنشاء محطة لضخ النفط إلى الخزانات، ويتضمن المشروع كذلك إنشاء المختبرات وغرف التحكم والمكاتب الإدارية للشركة، بالاضافة الى المنشئات الاخرى المتعلقة بتجهيزات الامن والسلامة. مشيرا إلى أن الخصائص الفنية للمشروع تتيح إمكانية مزج أنواع مختلفة من النفط الخام وتحميل وتفريغ السفن في أوقات قياسية مما يتيح للزبائن امكانية توفير التكاليف اللوجستية، بإعتبارها ميزة تنافسية. بالاضافة الى ذلك فإن المميزات الجغرافية البحرية لموقع رأس مركز، تمكن من سهولة الوصول الى المحطة مع نسبة تشغيل عالية تبلغ أكثر من ٩٩٪.

الاهتمام بالمجتمع المحلي

وأكد سعيد بن حمود المعولي اهتمام الشركة بالمجتمع المحلي، مشيرا إلى أن مشروع محطة رأس مركز سوف ينعكس إيجابا على محافظة الوسطى بشكل عام. وقال إن لدى الشركة برنامجاً طموحاً في مجال المسؤولية الاجتماعية يتضمن العمل على تنفيذ مبادرات ذات طابع مستدام ومنسجمة مع تطلعات المجتمع المحلي الذي تدير فيه الشركة أنشطتها التي ستكون متوائمة مع الخطط التنموية الحكومية. كما أنها مبنية على التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات ذات الصلة، بحيث تهدف تلك البرامج الى بناء فهم أفضل لاحتياجات وتطلعات أبناء محافظة الوسطى بشكل عام.

الالتزام بنقاء البيئة

وتطرق المعولي في حديثه إلى التزام الشركة من الناحية البيئية، وقال إن الشركة العمانية للصهاريج تلتزم بتطبيق كافة المعايير الدولية لضمان الحفاظ على البيئة وصون الطبيعة في كافة مواقع العمل التي تدير فيها أعمالها، ويأتي ذلك من خلال التنسيق والمتابعة مع وزارة البيئة والشؤون المناخية. وسيكون من أولويات الشركة عند الشروع في تنفيذ الاعمال الانشائية ضمان استيفاء كافة معايير الصحة والسلامة المهنية.

المرحلة الأولى من المشروع تركز على الاستيراد والتصدير عن طريق البحر

إنشاء ٨ خزانات بسعة ٦٥٠ ألف برميل لكل خزان في المرحلة الأولى من المشروع

القدرة التخزينية الهائلة لرأس مركز تتيح المجال لإنشاء مصافٍ نفطية جديدة

رأس مركز تودع مرحلة «السفن الشراعية» وتكتب تاريخا بحريا جديدا

رأس مركز كما بدت عند حلول المساء

الأهالي يرحبون بتوسعة المنطقة الاقتصادية ويبدون تفاؤلهم تجاه المستقبل

استخدام الكهوف قديما لتخزين البضائع والمؤن للسفن المبحرة في بحر العرب

الدقم - صالح بن نبهان المعمري:

كانت رأس مركز في قديم الزمان - كما يروي أهاليها - محطة لتوقف السفن الشراعية للتزود بالماء والمؤن وتبادل السلع، إلا أن المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٥) أتاح للمنطقة إعادة كتابة تاريخها البحري لتصبح خلال سنوات معدودة محطة رئيسية لتخزين النفط الخام.

حمد بن حميد ولد دلاخ الجنيبي؛ أحد أبناء منطقة رأس مركز يقول إن المنطقة تعد واحدة من محطات توقف السفن بين قارتي افريقيا وآسيا نظرا لموقعها المميز على بحر العرب، مشيرا إلى أن المنطقة بها آثار شاهدة على تاريخها البحري ويمكن للباحث مشاهدة بعض الصخور والكهوف التي كانت تستخدم لتخزين المؤن والبضائع للسفن القادمة والذاهبة المبحرة في بحر العرب.

ويقول عبدالله بن مرزوق الجنيبي إن منطقة رأس مركز كانت مأهولة بالسكان في فترات سابقة وتعاقبت عليها قبائل وعائلات معروفة، كما توجد بها آثار لمقابر وآبار مياه، وتعد مكانا مناسبا لصيد الأسماك وتزويد السفن بالأسماك المجففة، موضحا أن العديد من الأهالي لا يزالون يقصدون رأس مركز لصيد الأسماك.

وفي سياق حديثهم رحب العديد من أهالي المنطقة بالتاريخ الجديد الذي تشهده الدقم، مؤكدين أن ضم رأس مركز للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خطوة مهمة لاستغلال موقعها الجغرافي في تشييد مشاريع تسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي للسلطنة. كما أعربوا عن أملهم في ان يكون المجتمع المحلي شريكا في التنمية وأن يستفيدوا من الخدمات والفرص التي توفرها مثل هذه المشاريع للمجتمع.

وعبّر ناصر بن سليم بن حمد الجنيبي عن شعوره تجاه توسعة المنطقة قائلا: ان المنطقة ستستوعب مشاريع كبيرة يعود مردودها الطيب على المنطقة وتنميتها وازدهارها وانها مبشرة بالخير من خلال المشاريع الكبيرة التي ستقام فيها، وأضاف: لا شك في ان هذه التوسعة سيكون لها أثر إيجابي فعال على طبيعة الحياة وتطورها للأفضل واستفادة الأهالي والسكان المحليين بالمنطقة.

رؤية مستقبلية لتنمية تسهيلات تخزين النفط في الدقم

يحتل كل من النفط والغاز الطبيعي أهمية كبرى في منظومة توليد الطاقة على مستوى العالم، وهما معاً يمثّلان حوالي ٦٠٪ من مزيج الطاقة العالمي، ويعد النفط أهم سلعة استراتيجية يقوم عليها الاقتصاد العالمي ليس فقط من أجل توليد الطاقة بل لوجود صناعات متعددة ترتكز عليه في قيامها مثل صناعة تكرير النفط وصناعة البتروكيماويات، وتشير الإحصاءات عن استهلاك النفط في العالم إلى أن الاستهلاك العالمي من النفط قد تزايد من مليوني برميل في اليوم في مطلع القرن العشرين إلى ٨ ملايين برميل في اليوم في منتصف القرن العشرين، ثم تزايد الاستهلاك العالمي من النفط ليصل إلى ٤٠ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٠ ، ومع نهاية القرن العشرين بلغ الاستهلاك العالمي من النفط ٧٥ مليون برميل يوميا، ثم تزايد إلى ٨٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤.

محددات السوق العالمي للنفط

وتتحدد أسعار النفط بتفاعل قوى العرض والطلب في أسواق النفط العالمية، فعلى جانب العرض هناك عوامل تأتي في مقدمتها السياسات الإنتاجية للدول المنتجة والمصدرة، واستراتيجيات كل دولة ومدى احتياجها للنفط لمواجهة الاستهلاك المحلي، أو تصدير النفط لتحقيق عوائد لخزانة الدولة أو الاحتفاظ بذلك النفط كمخزون احتياطي استراتيجي، ويضاف إلى ما سبق سياسات وقرارات تجمعات الدول المنتجة والمصدرة مثل منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، والمنتجين المستقلين من خارج هذه التجمعات ومدى التنسيق بينهم وبينها، كذلك يتحدد جانب العرض بالإمكانيات الإنتاجية النفطية المتاحة لكل دولة في وقت معين، ومرونة العرض النفطي لديها.

وعلى جانب الطلب تتنوع العوامل المؤثرة في تحديد الطلب العالمي على النفط ، وتلك العوامل تشمل معدل النمو الاقتصادي العالمي، ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الرئيسية التي تشمل الولايات المتحدة والصين ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي، والدورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها، والأزمات السياسية مثل اندلاع الحروب أو قيام الثورات، والتي قد ينجم عنها تباطؤ وانخفاض الطلب العالمي على النفط، كذلك فللتقدم التكنولوجي تأثيره البالغ الأهمية على مستويات الطلب على النفط ولا سيما في الأجلين المتوسط والطويل، وخاصة مع التوجه نحو استحداث وابتكار مصادر جديدة ومتنوعة للطاقة تكون بديلاً عن النفط وتفوقه من حيث تكلفتها وتجددها ومدى صداقتها للبيئة .

تخزين النفط وارتباطه بالعقود المستقبلية

لقد تم إبرام أول عقد مستقبلي للنفط عام ١٩٨٧ في بورصة نيويورك لتبادل السلع، وذلك بالاتفاق على صفقة لزيت التدفئة في سوق البترول المستقبلية، وبعدها توسع استخدام العقود المستقبلية لتشمل مختلف أنواع النفط الخام مثل نفط خام تكساس الوسيط في بورصة نيويورك، ونفط خام برنت في بورصة البترول الدولية في لندن، ونفط خام دبي ونفط خام عمان في أسواق الخليج العربي، وقد شملت العقود المستقبلية (الأسواق الآجلة) أيضاً المشتقات البترولية والغاز الطبيعي.

ويؤرخ لإبرام عقود النفط المستقبلية إلى حقبة السبعينات من القرن العشرين، حيث كانت أسعار النفط في ذلك الوقت مرتبطة بأسعار السوق الحاضرة التي كانت تتحدد في أسواق النفط العالمية الرئيسية في لندن، وروتردام، ونيويورك، وسنغافورة، استناداً على ما يطلق عليه نفط الإشارة للخام العربي الخفيف، وبناء عليه تحسب قياسات الفروقات وفقاً لأنواع النفط المختلفة ومواقع إنتاجها، لكن حدث تحول عن ذلك الإسلوب بعد قيام منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بالتخلي عن استخدام سعر النفط العربي الخفيف كخام قياسي في عام ١٩٨٥، وتحديد أنواع نفط خام أخرى كخامات قياسية، مثل نفط خام دبي لسوق الشرق الأقصى، ونفط خام برنت لأسواق غرب أوروبا، ونفط خام تكساس الوسيط لأسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مع انتهاج الحكومة الأمريكية منذ بداية عقد الثمانينيات لسياسة عدم التدخل في تحديد الأسعار بأسواق المنتجات البترولية المحلية، وقد شكل هذان التطوران مجالاً ملائماً للمتعاملين في أسواق النفط للتوجه نحو إبرام العقود المستقبلية للنفط الخام ومشتقاته.

إن الإرتباط بين عمليات تخزين النفط والعقود المستقبلية للنفط (الأسواق الآجلة) يمكن أن يتضح من خلال السعي نحو تحقيق ما يطلق عليه أرباح التأجيل contango وهو اصطلاح ذو بعد تسويقي تجاري يشير إلى الحالة التي يتوقع فيها أن يكون سعر العقود الآجلة للخام أعلى من السعر الحاضر، وعندئذ يقوم هؤلاء التجار المضاربون الساعون لتحقيق أرباح التأجيل بالاحتفاظ بمخزونات كبيرة من النفط وينتظرون بيعها عندما تعاود الأسعار ارتفاعها ومن ثم يتمكنون من تحقيق أرباح التأجيل، وهذه الاستراتيجية التسويقية تتطلب سعة تخزين ضخمة لاستيعاب كميات الخام، لدرجة أن العديد من هؤلاء التجار والمضاربين يقومون بالتخزين على متن سفن ناقلات النفط في الموانىء أو في ناقلات نفط في عرض البحر، وعلى مستوى العالم توجد عدة مواقع رئيسية يتم فيها تخزين النفط

الدكتور أيمن النحراوي
المستشار الاقتصادي لاتحاد الموانىء البحرية العربية
أستاذ النقل والتجارة الدولية واللوجيستيات

بغرض المضاربة وتحقيق أرباح التأجيل، مثل سنغافورة، وأمستردام، وروتردام، وأنتويرب، وهيوستون، والفجيرة.

لقد أحدث استخدام العقود المستقبلية للنفط تطورات كبرى في أسواق النفط العالمية، فقد أتاح المجال للمضاربين في الأسواق الآجلة لتنويع مجال المضاربة وتوسيع نطاقها في بورصات النفط العالمية، حيث تقوم العقود المستقبلية للنفط على الالتزام بتسليم كمية معينة من نوع معين من خام النفط في وقت محدد مقابل سعر محدد متفق عليه، مما يسهم في تدني المخاطرة عند حدوث تقلبات في أسعار النفط ومشتقاته، كما تساعد العقود المستقبلية للنفط على تحقيق كفاءة وفعالية عمليات التخطيط الحكومي من جانب الدولة المستوردة للاستجابة للطلب المستقبلي على النفط في أسواقها.

كذلك تسهم العقود المستقبلية للنفط في توسيع المجال التسويقي للنفط الخام ومشتقاته على مستوى العالم، وكذلك تحقيق استقرار نسبي في إدارة الاستثمارات النفطية، ويتبين مما سبق أن عمليات تخزين النفط تندرج في إطار السياسات التي تتبعتها الدول المصدرة للنفط في مجال إدارة الإمدادات النفطية للمستوردين والأسواق، من خلال العمل على الاستفادة من ارتفاع مستويات الطلب إلى مستويات كبيرة في وقت قصير، وبما يتحقق معه ارتفاع أسعار النفط وامكانية الاستفادة من أرباح التأجيل، وكان لشركات النفط وكبار التجار والمضاربين نصيب من ازدهار نشاط تخزين النفط لمدد قصيرة ومتوسطة ليتم بيعه بعد ذلك عند ارتفاع الأسعار في السو .

تخزين النفط من جانب المستهلكين

من جهة أخرى ظهر توجه في العقود الثلاثة الماضية من العديد من الدول المستهلكة للنفط نحو تخزين النفط المستورد عند انخفاض أسعار النفط في تسهيلات تخزينية ضخمة على أراضيها وتنظيم استهلاكه في أوقات لاحقة وفق متغيرات ومعطيات وظروف كل دولة، مع عملها جاهدة وبتنسيق فيما بينها ألا يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على مستويات الطلب والأسعار، وتبين مؤشرات أسواق النفط أن ما يطلق عليه العرض المفرط من النفط من جانب كبار المصدرين ومن ثم تراجع مستويات الأسعار في الأسواق العالمية يسهم في ازدهار أنشطة التخزين من جانب المستهلكين، وكذلك من جانب بعض التجار والمضاربين الذين قد يتوقعون ارتفاع الأسعار في فترة لاحقة ومن ثم يقومون بالتخزين بهدف الحصول على أرباح التأجيل.

إن إحدى أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية انتهجت سياسة التخزين النفطي، ووصلت كميات النفط المخزن لديها كاحتياطي استراتيجي إلى ما يتجاوز ٧٠٠ مليون برميل، ليتم استخدامه في حالات الطوارئ ووقوع خلل بإمدادات النفط، بينما تقوم إندونيسيا بالتوسع في عمليات التخزين بهدف التحول من شراء البنزين والديزل من السوق الحاضرة إلى إبرام عقود ثابتة طويلة الأجل مع المنتجين.

مستقبل نشاط تخزين النفط في عمان

وتمتلك منطقة الخليج العربي متضمنة دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران ما تقدر نسبته بحوالي ٥٦٪ من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة و٤٠٪ من احتياطيات الغاز العالمية المؤكدة، ويقدر مخزون النفط لدول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٤٩٥ مليار برميل، كما يقدر مخزون الغاز بحوالي ٤٢ تريليون قدم مكعب، وتقدر قيمة الثروة النفطية لدول المجلس من النفط والغاز بحوالي ٦٥ تريليون دولار أمريكي بالأسعار الراهنة، ويتبين من ذلك الأهمية التي تمثلها منطقة الخليج العربي للاقتصاد العالمي، ولاسيما في مجال صادرات النفط والغاز، حيث تطل سلطنة عمان بموقعها الاستراتيجي على مدخل الخليج العربي حيث تعبر ناقلات النفط والغاز متجهة إلى كافة أنحاء العالم.

وفي ظل المعطيات سالفة الذكر فقد اتخذت حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم قراراً بضم منطقة (رأس مركز) إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٦/٥) بتاريخ ٢٨ يناير٢٠١٦، ومن ثم توسيع مساحة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى ألفي كيلومتر مربع، وزيادة نطاقها المكاني لتصبح بعون الله وتوفيقه إحدى أهم المناطق الاستثمارية ومركزا لوجيستيا رئيسيا في السلطنة ومنطقة الخليج العربي والعالم، حيث يتوقع أن تعزز إقامة وتشغيل وتنمية أنشطة مستودعات تخزين النفط الخام وتصديرها في (رأس مركز) الأهمية اللوجيستية والاستثمارية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ولاسيما أنه يجري التخطيط لإنشاء مصفاة لتكرير النفط في الدقم، وكذلك إقامة مجموعة متنوعة من الصناعات والأنشطة الاقتصادية المتنوعة، بما يجعل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وجهة واعدة وجاذبة للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، خاصة في ظل التسهيلات التي توفرها السلطنة للمستثمرين العمانيين والعرب والعالميين والتي من شأنها توليد فرص العمل والتوظف وتحقيق التنمية الاقتصادية بالمنطقة والإسهام في زيادة الدخل القومي العماني.

د. محمد البرواني في حديث خاص لـ الدقم :

تخزين النفط في رأس مركز يمكّن السلطنة من لعب دور محوري في مجال استيراد وتصدير النفط الخام

أجرى الحوار:

محمد بن أحمد الشيزاوي:

توقع الدكتور محمد البرواني رئيس مجلس إدارة شركة محمد البرواني القابضة أن تتمكن السلطنة من لعب دور محوري في مجال استيراد وتصدير النفط الخام، واصفا الموقع الجغرافي للدقم بأنه موقع استراتيجي يطل على المحيط الهندي وبالقرب من الأسواق الاستهلاكية في آسيا وافريقيا.

وقال في حديث خاص لمجلة الدقم إن نشاط تخزين النفط هو أحد الأنشطة التي تساهم في التنويع الاقتصادي، مؤكدا ضرورة العمل على بناء منظومة متكاملة من المشروعات التي تساند بعضها البعض وتقدم خدمات متنوعة تحقق مكاسب مشتركة لمختلف الشركات.

وتطرق في حديثه إلى استثمارات الشركة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مشيرا إلى أن فندق بارك ان الدقم حقق نتائج جيدة منذ تشغيله في أواخر عام ٢٠١٤، موضحا أن الشركة تدرس الاستثمار في مجال تخزين النفط في ميناء الدقم وتبحث عقد شراكات مع شركات أجنبية للدخول في مشروع من هذا القبيل، كما أن الشركة التي فازت بالتعاون مع تحالف أجنبي بمشروع للتنقيب عن المعادن في المحيط الهادي قبالة بابوا غينيا الجديدة ستقيم في الدقم مركزا لاختبار المعدات العملاقة التي تم تصنيعها لاستخراج المعادن من مياه البحر وتدريب العاملين على هذه المعدات قبل نقلها إلى مواقع استخراج المعادن في المحيط الهادي.

ودعا الدكتور محمد البرواني في حديثه الشركات إلى وضع حلول اقتصادية للتغلب على الأزمات التي تواجهها مع التركيز على الأولويات وتقليص المصروفات، مشيرا إلى أن أزمة تراجع أسعار النفط في طريقها إلى التلاشي بعد أن أظهرت المؤشرات الأخيرة عودة الأسعار إلى الصعود، متوقعا أن تتراوح أسعار النفط خلال العام الحالي بين ٥٠ دولارا و٥٥ دولارا للبرميل.

وتطرق الدكتور محمد البرواني في حديثه إلى العديد من القضايا الاقتصادية الأخرى، مشددا على ضرورة قيام الشركات بتنويع أنشطتها لتتفادى التعرض لأزمات اقتصادية حادة، وإلى تفاصيل الحوار.

سنغافورة .. موقع رئيسي لتخزين النفط في العالم

مساهمة في التنويع الاقتصادي

أعلنت السلطنة مطلع العام الجاري ضم منطقة رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لإنشاء مركز لتخزين النفط .. بصفتكم متخصصا في القطاع النفطي .. ما هي الأهمية الاستراتيجية لهذا المشروع؟.

×× هذا المشروع له مستقبل جيد نظرا للعديد من الأسباب، فالموقع الاستراتيجي لرأس مركز على بحر العرب المطل على المحيط الهندي يمكّن السلطنة من لعب دور محوري في مجال استيراد وتصدير النفط الخام خاصة أن الدقم تقع في موقع مميز على طريق التجارة بين أسواق آسيا وافريقيا وأسواق المنطقة.

نشاط تخزين النفط هو أحد الأنشطة التي تساهم في التنويع الاقتصادي، وكما تعلم فإن ازدهار نشاط تخزين النفط في سنغافورة جعلها تنشئ أكثر من مصفاة للنفط رغم أنها لا تنتج برميلا واحدا. هذه التجارة مكنتها من أن تؤسس لنفسها مركزا عالميا لتجارة النفط الخام وتصديره، وهو ما نتطلع أن نراه في السلطنة.

منظومة متكاملة من المشروعات

ما هي الإضافة التي يمكن أن يحققها مشروع تخزين النفط في رأس مركز؟.

لا نريد أن ننظر إلى محطة تخزين النفط في رأس مركز على أنه مشروع مستقل بذاته، فكثيرا ما لا تحقق المشروعات المفردة عوائد اقتصادية كبيرة ولكن من خلال وجود منظومة متكاملة يمكننا تحقيق العديد من الأهداف، وعلى سبيل المثال فإن مجمع تخزين النفط في رأس مركز يحقق بالتعاون مع مصفاة الدقم ومجمع الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية والشركات المحلية

نبحث عقد شراكات استراتيجية مع شركات أجنبية لتخزين النفط بميناء الدقم

تنويع الأنشطة الاقتصادية يحمي الشركات من التعرض لأزمات اقتصادية حادة

د. محمد البرواني يتحدث لرئيس التحرير

أسعار النفط في سبيلها إلى التعافي ومرشحة لبلوغ مستوى الـ ٥٠ دولارا العام الجاري

نتائج جيدة يحققها فندق بارك ان الدقم .. وتركيزنا على الاستثمارات طويلة المدى

بدأنا في تنويع أنشطة الشركة وندرس الدخول في مجال صيانة الطائرات

جانب من أعمال شركة محمد البرواني في الدقم

الأخرى والشركات العالمية العديد من المكاسب الاقتصادية. إنها مجتمعة تشكل منظومة متكاملة من الخدمات المتنوعة التي تحقق مكاسب مشتركة لمختلف الشركات.

نشاط مربح ومفيد اقتصاديا

هذا يعني أن نشاط تخزين النفط نشاط مربح ومفيد اقتصاديا؟

فكرة استيراد النفط وتخزينه في موقع مميز ثم تصديره مرة أخرى إلى دولة أخرى فكرة جيدة، ونحن في الشركة لدينا توجهات من هذا القبيل، إذ أننا ندرس حاليا مع شركة ميناء الدقم استخدام الميناء محورا لنشاطنا في مجال تخزين النفط حيث نرغب في تخزين النفط في الميناء ثم تصديره إلى الأسواق الأخرى في آسيا، وبهدف توفير عوامل نجاح المشروع نبحث حاليا الدخول في شراكات مع شركات أجنبية تعمل في مجال تجارة استيراد وتصدير النفط للاستفادة من خبرتها وأسواقها العديدة حول العالم وسوف تمكننا هذه الشراكة من الدخول إلى الأسواق التي تتواجد فيها هذه الشركات.

موقع مميز للدقم

لماذا اخترتم الدقم لإقامة هذا المشروع رغم وجود موانئ أخرى لديها نفس التسهيلات؟.

جاء اختيارنا للدقم نظرا لموقعها الاستراتيجي خارج مضيق هرمز وقربها من أسواق الهند وباكستان وافريقيا والشرق الأقصى، كذلك يأتي استثمارنا في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ضمن استراتيجيتنا لتعزيز الجهود الحكومية الرامية لتطوير الاقتصاد الوطني.

التعامل مع تراجع أسعار النفط

تعد شركة محمد البرواني القابضة إحدى الشركات العمانية التي تجاوزت المحلية إلى العالمية .. نود أن تحدثنا عن الإجراءات التي اتخذتموها للحد من الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط على الشركة خاصة أن معظم أعمالكم تتركز في القطاع النفطي.

عادة عندما تواجه الشركات أي أزمة تحاول البحث عن حلول اقتصادية مناسبة مع التركيز على الأولويات وتقليص المصروفات، فعلى سبيل المثال يمكن تأجيل الاستثمار في القطاعات التي لا جدوى من الاستثمار فيها في الوقت الراهن وهذا ما قمنا به بالفعل.

وفي الحقيقة ان تراجع أسعار النفط لا يؤثر على الشركات العاملة في قطاع النفط فقط ولكن أيضا على الحكومات والعديد من الشركات الأخرى، وهذا التقلب في أسعار النفط يمر عادة بدورة اقتصادية كل ١٠ سنوات تقريبا، والأزمة

الحالية هي الثالثة التي أشهدها في حياتي، ومن غير المتوقع أن تعود أسعار النفط إلى مستويات الـ ١١٠ دولارات للبرميل قريبا ولكننا نتوقع أن تتراوح أسعار النفط بين ٥٠ دولارا و٥٥ دولارا للبرميل هذا العام وبين ٦٠ دولارا و٦٥ دولارا للبرميل العام المقبل ومن المتوقع أن تواصل نموها بعد ذلك لكنها ستعود للهبوط مرة أخرى.

ولكننا نجد حاليا أجواء من التفاؤل وهناك مؤشرات على أن الأسعار في سبيلها إلى التعافي، فقد كانت الأسعار في شهر فبراير في مستويات الـ ٢٥ دولارا للبرميل إلا أنها اقتربت في أواخر شهر مارس من مستوى الـ ٤٠ دولارا للبرميل، وهذا يجعلنا نتفاءل بأننا تجاوزنا المرحلة الأصعب وأننا مقبلون على نشاط اقتصادي جيد.

التنويع الاقتصادي

هل هذه التحديات هي التي جعلتكم تتجهون إلى تنويع الاستثمار والاتجاه إلى قطاعات أخرى كقطاعي الهندسة والسياحة؟.

مخاطر الاعتماد على نشاط واحد عديدة، وقد وجدنا خلال السنوات الماضية أن التقلبات في أسعار النفط لابد أن نواجهها بتنويع أنشطة ومجالات عمل الشركة ولهذا اتجهنا إلى الاستثمار في القطاعات السياحية والهندسية وتصنيع الهياكل الحديدية المستخدمة في تشييد مخازن النفط والبتروكيماويات، كما اتجهنا أيضا إلى الاستثمار في قطاع الأوراق المالية وفي مجال صيانة السفن وندرس حاليا الدخول في نشاط صيانة الطائرات. نريد تقليص الاعتماد على قطاع النفط ونجد أن مجالات الاستثمار المتاحة في القطاع الأخرى بالسلطنة عديدة.

وبشكل عام نركّز على قطاعات النفط والهندسة والتعدين والسياحة وصيانة السفن والاستثمارات في الأوراق المالية والتأمين، ولدينا أيضا استثمارات خارج السلطنة ونتواجد في نحو ٢٥ بلدا حول العالم وفي كل بلد نركز على قطاع معين، فعلى سبيل المثال نركز في مصر على قطاع النفط والاستكشاف وفي بريطانيا وألمانيا نركز على القطاع الهندسي وهكذا في مختلف الدول التي نستثمر فيها.

وعندما نتحدث عن عدد الموظفين يسعدني القول أن أعداد الموظفين وصلت في فترة من الفترات إلى نحو ٧٠٠٠ موظف لكنها تتراوح الآن بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ موظف.

استراتيجيتنا في الشركة هي النظر إلى الاستثمارات طويلة المدى أي التي تمتد إلى ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة.

نتائج جيدة

ما هو تقييمكم لما حققته الشركة نتيجة لتنويع مجالات عملها؟.

هذا التنويع أفاد الشركة بشكل كبير، ففي القطاع

مجالات الاستثمار المتاحة بالسلطنة عديدة وأدعو الشباب إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة

نتواجد في نحو ٢٥ بلدا حول العالم .. وأعداد الموظفين تصل إلى نحو ٦ آلاف موظف

فندق بارك ان الدقم

إحدى المعدات الثلاث التي سيتم استخدامها في استخراج المعادن لدى وصولها إلى الدقم

السياحي على سبيل المثال لدينا الآن ٣ فنادق هي فندق بارك ان مسقط وجولدن توليب نزوى وفندق ومنتجع بارك ان الدقم الذي حقق نتائج جيدة منذ تشغيله في عام ٢٠١٤، وفي القطاع السياحي أيضا لدينا شراكة مع شركة عمران في منتجع البليد بمحافظة ظفار الذي سيتم افتتاحه خلال هذا العام.

وفي قطاع المعادن استثمرنا في شركة موارد للتعدين بولاية صحار وحققت الشركة نجاحات جيدة، وحققت استثماراتنا في مجال الأوراق المالية والتأمين التكافلي نتائج جيدة.

التنقيب عن المعادن

تحدثتم فيما سبق عن استثماراتكم في القطاع السياحي في الدقم من خلال فندق ومنتجع بارك ان الدقم كما تحدثتم عن رغبتكم بالاستثمار في مجال تخزين النفط .. هل من مشروعات أخرى تخططون لإقامتها في الدقم؟

لدينا مشروع ثالث بدأنا به خلال الفترة القليلة الماضية ويندرج ضمن القطاع الهندسي، إذ أن الشركة فازت مع تحالف أجنبي بمشروع للتنقيب عن المعادن في بابوا غينيا الجديدة وهي دولة تقع في المحيط الهادي بالقرب من استراليا، وتمتلك شركة محمد البرواني القابضة ٢٨٪ من هذه الشركة، وبما أن التنقيب سيكون في البحر فإننا قمنا بتصنيع معدات عملاقة خاصة بهذا المشروع وهي معدات تم تصنيعها لشركتنا وغير موجودة في أي من الدول الأخرى وسيتم استخدامها في استخراج المعادن كالذهب والفضة والنحاس وغيرها من المعادن الأخرى من البحر وسيتم التحكم بها عن طريق طاقم متخصص في سفينة متخصصة يتم بناؤها حاليا لهذا الغرض. ونظرا لأن هذه المعدات تستخدم تقنية جديدة غير موجودة في السابق فإننا أحضرناها إلى السلطنة واخترنا المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لاختبارها وتدريب الموظفين عليها قبل نقلها إلى المحيط الهادي وسنقوم ببناء أحواض لاختبار المعدات وتجربتها وتدريب العاملين عليها، ويسرني هنا التأكيد على أننا نعتبر الشركة الوحيدة التي تستثمر في قطاع التعدين في البحر، فجميع الاستثمارات المشابهة الأخرى تقوم بها الحكومات وليس الشركات كما هو الحال في اليابان وروسيا في حين أننا نعتبر الشركة الوحيدة من شركات القطاع الخاص العالمي التي تستثمر في هذا المجال، وقد حصلنا خلال الفترة الماضية على حق الامتياز للتنقيب عن المعادن من حكومة بابوا غينيا الجديدة وتبلغ الاستثمارات في هذا المشروع حوالي ٥٠٠ مليون دولار.

رسالة إلى الشباب

بحكم خبرتكم في عدة قطاعات .. ما هي الرسالة التي توجهونها للشباب ونحن نختم هذا اللقاء؟.

أدعو الشباب إلى التركيز على مجالات العلوم والهندسة وتقنية المعلومات واستثمار طاقاتهم لتحقيق طموحاتهم وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف أعمالهم، وبما أن العالم أصبح اليوم سوقا عالمية تستخدم التقنيات الحديثة على نطاق واسع فإن هذا يساعد الشباب على تحقيق نجاح جيد في المشروعات التي يقومون بها.

علينا ألا ننظر إلى محطة تخزين النفط كمشروع مستقل بذاته وإنما ضمن منظومة متكاملة من المشروعات التي تحقق مكاسب مشتركة

حصلنا على امتياز التنقيب عن المعادن في بابوا غينيا واخترنا الدقم لاختبار المعدات وتدريب العاملين

توسعة قرية النهضة بالدقم وإنشاء نادٍ ترفيهي بالمنطقة السياحية

الأعمال الإنشائية في قرية النهضة بالدقم

توفير ١٤٠ فرصة عمل جديدة .. والاستثمارات تقترب من ٨ ملايين ريال

إنشاء غرف متنوعة ومطاعم وملاعب مفتوحة وأحواض سباحة

مسقط - الدقم الاقتصادية :

أعلنت شركة النهضة للخدمات (وهي شركة مساهمة عامة مدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية) عزمها على توسعة قرية النهضة بالدقم التي يتم تشييدها حاليا والتي تتسع لـ ١٦ ألف سرير مع العديد من الخدمات الأخرى.

ومنحت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في فبراير الماضي شركة النهضة للخدمات حق الانتفاع بالأرض لتوسعة قرية النهضة بالدقم بمساحة إضافية تبلغ (٧١٨٠٥) أمتار، وخصصت الشركة (٥) ملايين ريال عماني للاستثمار في المشروع الجديد الذي يتضمن إنشاء مجموعة من الغرف المتنوعة ومطاعم والعديد من الخدمات الأخرى.

وتسعى الشركة من خلال هذه التوسعة إلى مواكبة النمو في أعداد السكان بالمنطقة وازدياد حركة المشاريع، ومن المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع خلال فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات وأن يوفر ١٠٠ وظيفة جديدة.

وفي وقت سابق قالت شركة النهضة للخدمات إن قرية النهضة بالدقم سيتم إنجازها خلال العام الجاري.

على الصعيد نفسه وقعت الشركة مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم اتفاقية حصلت الشركة بموجبها على حق الانتفاع بالأرض لتشييد ناد ترفيهي بالمنطقة السياحية يقام على مساحة تبلغ ١٠ آلاف متر مربع بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي (٣) ملايين ريال عماني، ويتضمن المشروع - الذي يوفر حوالي ٤٠ وظيفة - مطاعم وملاعب مفتوحة وأحواض سباحة وعددا من الخدمات الأخرى.

تشييد مدرسة دولية بالدقم والافتتاح في سبتمبر ٢٠١٨

شركة التمان القابضة تستثمر ٦,٥ مليون ريال لإنشاء مدرسة السُّعد العالمية

الدقم - :

وقعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وشركة التمان القابضة في فبراير ٢٠١٦ اتفاقية حصلت الشركة بموجبها على حق الانتفاع بالأرض في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتشييد مدرسة دولية في خطوة تنسجم مع رؤية الهيئة في جعل مدينة الدقم قادرة على تلبية تطلعات واحتياجات سكانها وتصبح مكانا ملائما للعيش والإقامة والعمل.

وقع الاتفاقية نيابة عن الهيئة معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة الهيئة فيما وقعها عن الشركة هيمانسوي موهاباترا المدير العام للشركة.

وتهدف المؤسسة التعليمية الجديدة التي ستسمى (مدرسة السُّعد العالمية بالدقم) إلى تقديم برامج التعليم الدولية بناءً على منهج الشهادة الدولية العامة للتعليم الثانوي وتستهدف المواطنين العمانيين والوافدين بما يضمن تمثيل خليط جيد في المدرسة التي سيتم تأسيسها كمدرسة دولية عالمية ذات تركيز شامل ومتكامل على جميع النواحي الأكاديمية والخدمات الاجتماعية والتطوير المجتمعي والمشاركة المجتمعية بما يؤدي إلى تحقيق غايات تحسين تعليم الطلاب والحفاظ على مجتمع صحي. كما تعرض المدرسة منهجا شخصيا يؤكد على التعلم الواقعي وحل المشكلات بما يساعد الطلاب على اكتساب المهارات اللازمة لتصميم مستقبلهم في مجتمع يتزايد اعتماده على الخيال والإبداع والابتكار والتجديد.

ومن المقرر أن تبدأ مدرسة السُّعد العالمية بالدقم نشاطها في سبتمبر من عام ٢٠١٨ وسيتم تشييدها على مساحة ١٥ ألف متر مربع من خلال مدرسة تعليم مشترك تراعى الطلاب من الفئة العمرية بين ٣ سنوات و١٨ سنة، وستركز المدرسة على مبدأين رئيسيين: الأول هو تمكين الطلاب من النمو في بيئة تعليمية ودولية محفزة، والثاني توفير إطار عمل تربوي ثابت للعائلات كثيرة التنقلات على الصعيد الدولي.

وبحسب خطة الشركة وتوقعاتها فإن المدرسة سيتم تصميمها لتضم ١٠٠ غرفة دراسية بطاقة استيعابية تبلغ ٢٥٠٠ طالب بحد أقصى. وتتوقع الشركة أن تبدأ المدرسة بـ ١٦٦ طالبا في سنتها الأولى ليصل إجمالي عدد الطلبة بعد ١٠ سنوات إلى ١٧٢٩ طالبا وطالبة.

وتضم المدرسة العديد من التجهيزات، فبالإضافة إلى الغرف الدراسية سيتم إنشاء مختبرات للعلوم ومختبرات تقنية الاتصالات والمعلومات ومختبرات فيزياء وأحياء وكيمياء وغرف تجهيزات سمعية وبصرية ومكتبة وغرف تعليم اللغة العربية وغرف يوجا وحمام سباحة وملعب لكرة القدم وملاعب لكرة السلة والكرة الطائرة ومرافق رياضية داخلية مختلفة بالإضافة إلى العديد من التجهيزات الأخرى.

وسيتم إنشاء المدرسة على مرحلتين، المرحلة الأولى سوف تشيد على مساحة ٦٥٠٠ متر مربع بينما ستشيد المرحلة الثانية على مساحة ٥٥٠٠ متر مربع.

وأكدت الشركة التزامها بتوظيف أفضل الكفاءات من المعلمين وطاقم الدعم من ذوي الخبرة الدولية والأداء المتميز. وسيتم تأمين فريق العمل من السلطنة وعدد من الدول الأخرى حول العالم مما يشكل مجتمعا متآلفا يضم عددا من الثقافات والجنسيات التي تساهم

التركيز على تمكين الطلاب من النمو في بيئة تعليمية ودولية محفزة

المدرسة تضم ١٠٠ غرفة دراسية بطاقة استيعابية تصل إلى ٢٥٠٠ طالب

الواجهة الأمامية لمدرسة السعد العالمية

التصور المبدئي لمدرسة السعد العالمية بالدقم

في إثراء بيئة العمل بالمدرسة.

الاستثمارات وفرص العمل

وتقدر استثمارات الشركة في مشروع المدرسة الدولية بـ (٦,٥) مليون ريال عماني من بينها (٤) ملايين ريال عماني لإنشاء البنية الأساسية و(٢,٥) مليون ريال عماني لاستثمار رأس المال العامل.

وبحسب دراسة الجدوى التي أعدتها الشركة فمن المتوقع أن توفر المدرسة عددا من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة بحيث يبدأ عدد العاملين في المدرسة في العام الدراسي الأول بـ (٥٠) موظفا في أقسام الإدارة العليا وطاقم هيئة التدريس والطاقم غير الأكاديمي وسيرتفع العدد إلى (١٢٤) موظفا في السنة الخامسة من تشغيل المدرسة ويصعد بحلول السنة العاشرة إلى (١٨٣) موظفا، وفضلاً عن الوظائف المباشرة سوف توفر المدرسة العديد من الأنشطة المختلفة التي تشمل النقل وإدارة المرافق والأمن وتخطيط وتنسيق المناظر الطبيعية والجولات السياحية والخدمات الطبية والأنشطة الرياضة وغيرها من الأنشطة التي ستساهم في توفير فرص عمل غير مباشرة لنحو (٢٠٠) شخص في غضون السنوات الخمس الأولى من تشغيل المدرسة. كما ستوفر خلال مرحلة التشييد عددا وفيرا من فرص العمل للمقاولين المحليين.

وأكدت الشركة دعمها لسياسة التعمين في السلطنة وقالت إنها ستحرص على تعيين المواطنين العمانيين بناء على مؤهلاتهم لشغل عدد من الوظائف من بينها: نائب كبير المدرسين، ومدرسي اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية بالإضافة إلى المدرسين المساعدين والطاقم الإداري وطاقم الدعم مثل مسؤولي المشتريات والتوريدات والأمن والسائقين، معبرة عن تطلعها لتحقيق نسبة تعمين تبلغ (٢٥٪) بحلول العام الخامس من تدشينها.

إنشاء مختبرات للعلوم وتقنية الاتصالات والفيزياء والأحياء والكيمياء

الشركة تؤكد التزامها بتوظيف أفضل الكفاءات من ذوي الخبرة الدولية والأداء المتميز

بتكلفة ١٣٢,٥ مليون ريال

اتفاقيات جديدة تضع ميناء الدقم على خارطة الاستثمار العالمي

التوقيع على اتفاقية الحزمة الثالثة

يحيى الجابري: ميناء الدقم يعد أهم المحركات الأساسية للمنطقة .. والحكومة ملتزمة باستكمال تنفيذه

الدقم - :

وقعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الربع الأول من العام الجاري اتفاقيتين لتنفيذ الحزمتين الثالثة والرابعة من ميناء الدقم ضمن جهود الهيئة لاستكمال تنفيذ الميناء ليكون أحد الموانئ الرئيسية في خطوط الملاحة العالمية.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروعين ١٣٢,٥ مليون ريال عماني.

وتتعلق الحزمة الثالثة بإنشاء المحطة التجارية للرصيف التجاري، وتتضمن إنشاء الطرق والبوابة التجارية للرصيف التجاري ومنطقه الفحص والتفتيش ومبنى تسجيل الشاحنات ومبنى المحطة الواحده للميناء ومبنى الجمارك والتفتيش وغيرها من المباني التابعة لأعمال التخليص للمحطة التجارية، وستقوم بتنفيذ المشروع شركة الخليج المتحدة للإنشاء التي تمتلك خبرة تمتد لـ ٤٠ عاما في قطاع الإنشاءات منذ تأسيسها بدولة الكويت في عام ١٩٧٥، وتبلغ تكلفة المشروع (٧٧,١) مليون ريال عماني وسيتم تنفيذه خلال (٣٦) شهرا من تاريخ الإسناد.

أما الحزمة الرابعة من ميناء الدقم فتتعلق بإنشاء البنية الأساسية للرصيف الحكومي الذي يعد أول رصيف متكامل يتم تنفيذه في الموانئ العمانية لخدمة الجهات الحكومية، وتبلغ تكلفة تنفيذ المشروع ٥٥,٤ مليون ريال عماني ويستغرق تنفيذه ٣٠ شهرا من تاريخ الإسناد بالإضافة إلى ٣٠ يوما لأعمال التحضيرات، وقد فازت بالمشروع شركة المجموعة المشتركة للمقاولات وهي شركة كويتية مساهمة عامة مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية.

ميناء استراتيجي متعدد الأغراض

وأكد معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التزام الحكومة باستكمال إنشاء مشروع ميناء الدقم

حركة نشطة يشهدها ميناء الدقم

إنشاء المحطة التجارية للرصيف التجاري وتنفيذ البنية الأساسية للرصيف الحكومي

وتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تم اعتمادها سابقا.

وقال معاليه في تصريح صحفي ان ميناء الدقم يعد أحد أهم المحركات الأساسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وهو ميناء استراتيجي متعدد الأغراض يهدف إلى رفد الجهود الحكومية للتنويع الاقتصادي، مشيرا معاليه إلى أن ميناء الدقم يتميز بموقعه الجغرافي بالقرب من خطوط الملاحة العالمية والأسواق الإفريقية والآسيوية ويمتاز بقدرته على استقطاب مختلف الشركات، كما أن التجهيزات ومستوى البنية الأساسية التي يتمتع بها والمزايا التي تقدمها الهيئة للمستثمرين في المنطقة تساهم في اجتذاب العديد من خطوط الملاحة العالمية وهو ما سيساهم في تطوير العديد من الأنشطة التجارية والصناعية ويعزّز دور السلطنة في قطاع الخدمات اللوجستية.

ونوه معاليه بما يتمتع به الميناء من بنية أساسية متطورة، موضحا أن إجمالي أطوال كاسري الأمواج يبلغ حوالي ٨,٧ كم فيما يصل عمق حوض الميناء إلى ١٨ مترا وقناة الدخول إلى ١٩ مترا مما يؤهله لاستقبال ومناولة سفن الحاويات العملاقة، مشيرا معاليه إلى أن الميناء يتمتع بمساحات كافية للتوسعات المستقبلية تؤهله لإنشاء أكثر من مصفاة للنفط والعديد من مشروعات الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية.

يتمتع الميناء بمساحات كافية للتوسعات المستقبلية تؤهله لإنشاء أكثر من مصفاة للنفط

الحزمة الثالثة

وتتضمن أعمال الحزمة الثالثة لميناء الدقم إنشاء طرق بطول ٨ كم مع مقاطع عرضية متنوعة وإنشاء جميع الطرق الداخلية للوصول إلى المباني ومواقف

توقيع اتفاقية الحزمة الرابعة من ميناء الدقم

الرصيف الحكومي يعتبر من أهم المرافق الأمنية بميناء الدقم

إنشاء مبنى المسافرين بالعبارات السريعة مع ما يحتاجه من خدمات وتسهيلات

السيارات، ورصف أماكن وقوف السيارات لخدمة جميع الأنشطة، وتصميم وتوريد وتركيب إشارات المرور، وإنشاء مهبطين للطائرات العمودية.

وتشتمل الحزمة الثالثة من ميناء الدقم أيضا على أعمال البنية الأساسية المتعلقة بإنشاء شبكة مياه الشرب وشبكة مكافحة الحريق وشبكة الصرف الصحي وقنوات تصريف مياه الأمطار والمياه السطحية والأعمال الكهربائية والاتصالات وإنارة الشوارع والساحات بالإضافة إلى أعمال التسوير والبوابات الفرعية.

وفيما يتعلق بالمباني تتضمن الحزمة الثالثة من ميناء الدقم إنشاء ثلاثة مباني في منطقة الرصيف التجاري من بينها مقصورات الخروج والدخول من البوابة التجارية ومبنى المحطة الواحدة ومكتب تصاريح المرور والمباني المخصصة للجمارك ووزارة الصحة ووزارة الزراعة والثروة السمكية.

الرصيف الحكومي

ويعتبر الرصيف الحكومي الذي يبلغ طوله ٩٨٠ مترا من أهم المرافق الأمنية بميناء الدقم، وقد تم تخصيصه لعدد من الجهات الحكومية، بالإضافة إلى العبارات السريعة، وسيوفر الرصيف الجاهزية لإدارة العمليات اللوجستية لهذه الجهات وتوفير الجانب الأمني للميناء والمنطقة بالكامل.

وتتضمن أعمال المشروع: مدّ شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي ومكافحة الحرائق، وإنشاء ٤ مضخات، وقنوات لتصريف المياه السطحية، وخزانات للمياه، وتسوير الرصيف الحكومي، وإنشاء البوابات الرئيسية والبوابات الأمنية.

ويبلغ أطوال الطرق التي سيتم تنفيذها على الرصيف الحكومي حوالي ٢ كم وبعرض ٧ أمتار وتشمل طرقا رئيسية وطرقا داخلية مع إنارة الطرق وتوفير مواقف للمركبات بمختلف أنواعها، كما يتضمن المشروع إنشاء ٣ مهابط للطائرات العمودية.

ويشتمل المشروع أيضا على مباني لعدد من الجهات الحكومية ومساكن للموظفين ومكاتب إدارية ومناطق للخدمات اللوجستية، كما سيتم إنشاء مبنى للمسافرين بالعبارات السريعة مع ما يحتاجه من خدمات وتسهيلات أخرى كصالات الانتظار والمخازن ومباني الخدمات العامة.

ميناء الدقم .. استراتيجي متعدد الأغراض يهدف إلى رفد الجهود الحكومية للتنويع الاقتصادي

مصباح قطب
كاتب مصري متخصص في الشؤون الاقتصادية
mesbahkotb@gmail.com

البَرَاح والمستقبل

أثار شجوني ما قرره صاحب الجلالة السلطان قابوس من توسيع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من ١٧٤٥ كيلو مترا مربعا إلى ٢٠٠٠ كيلومتر مربع، لتكون بذلك واحدة من بين أكبر المناطق الاقتصادية في العالم. في اعتقادي ان القرار لم يكن هدفه إضافة (أفعل تفضيل جديدة) إلى السلطنة أو إلى المنطقة الاقتصادية (أفعل تفضيل مثل: أكبر أو أضخم)، بقدر ما كان تعبيرا عن روية قائد خبر بنفسه تحولات الأمكنة في تفاعلها مع الرؤية بعيدة المدى والإرادة الحاسمة.. فمن ذا الذي كان يتصور ان تنتقل سلطنة عمان خلال أربعة عقود فقط إلى بلد له دوره الاقليمي الحيوي ومكانته بين الامم .. واعد بقوةً في مجال السياحة وجاذب لعشاق ومريدين من كافة انحاء العالم ولديه بنية أساسية متطورة ومجتمع متحضر وحيوي ومتماسك ونشاط اقتصادي واجتماعي وثقافي دائم الخ.

كان يمكن لجلالة السلطان أن يكتفي بالقول ان مساحة منطقة الدقم الاولى هي كافية تماما، وتضعها في مصاف المناطق المهمة جدا على مستوى العالم ، وأن توسعتها أكبر من ذلك قد تكون لها تكلفة لا ضرورة منها ، وانه حين تشتد الحاجة إلى توسع بعد ١٥ سنة أو٢٠ أو ٢٥ سنة فان لكل حادث حديثا. لكنّ الرجل المحنك وكأنما يقرأ في كتاب مفتوح فقد مد بصره أماما كما فعل حين أسس السلطنة الحديثة منذ بداية توليه القيادة.

إن واحدا من الاخطاء الشائعة في الثقافة العربية هو غياب التصورات المستقبلية ولا اقول الخطط بعيدة المدى وما اكثر ما نشاهده في مدننا العربية كيف تاهت عواصمنا ومدننا الكبرى في متاهات عمرانية وتعشونت والتحمت بها العشوائيات أو المناطق غير المخططة وكيف انها اصبحت طوقا حديديا يخنقها كل ذلك بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية، وكثيرا ما – من الناحية التفصيلية – يشعر المرء بالمرارة حين يرى منشأة معينة أو شركة أو حيا جديدا كان حوله آلاف الأفدنة الفارغة لكنها ضيقت على نفسها ثم فاجأها التطور العمراني فأصبحت محاصرة ولا فكاك لها .

أعود إلى منطقة الدقم وأرى أولاً ان اضافة نشاط تخزين النفط عمل له دلالة لا تخفى على أحد فمن الواضح ان التلاعب بالاسواق سيتسمر لامد طويل وقد يصبح اسلوب عمل في مجال النفط الخام وان بناء مخزونات كبيرة هو اداة مؤثرة وتوفر للبلد المعني ضمانا للتأمين والامداد المستمر وضمانة لئلا تقع فريسة البيع اليومي. أرى ايضا ان انشطة جديدة ستنشأ في المكان لم يحسب لها الحاسبون حسابا الان لكن تطورات الامر ستوجدها في المستقبل، وما سيحدث هنا يفوق خيال كثيرين ما خلا من كان صاحب حنكة وتجربة وبصيرة. ومن الناحية العملية فلن يحتاج الامر إلى إضافة استثمارات كبيرة مع التوسعة في البداية، فمن الحصافة ومن أجل تعظيم العائد من أي إنفاق ان يتم اعادة هيكلة المخطط العام ليأخذ في اعتباره التوسعة السلطانية الجديدة على ان يراعى عند التنفيذ ان تسبق البنية الأساسية والتجهيزات المشاريع وتأسيس الشركات بمسافات زمنية محسوبة ومعقولة بحيث ان اي شركة تنتهي من إجراءات تسجيلها وتريد ان تبدأ النشاط واقامة منشآتها الخدمية أو الصناعية أو مباني ادارية تستطيع ان تعمل فورا بلا ابطاء. لكن ليس من المناسب التوسع الشديد في البنية الأساسية بحيث تسبق بكثير الانشطة والمشاريع لان ذلك سينطوي على هدر للاموال والموارد فليس من المعقول مثلا ان يتم مد خطوط المياه والكهرباء والصرف الصناعي والصرف الصحي والغاز إلى اقصى أطراف المنطقة الموسعة ونحن نعلم انه لن يتم استخدامها الا بعد سنوات.

وفي كل الحالات ينبغي تسويق المنطقة بمخططها العام بمساحتها الاجمالية لان ذلك مهم للغاية للمستثمرين الاستراتيجيين الذين يخططون للتواجد فيها لعقود، واذا كان بمقدور المهندسين الاكفاء من عمانيين واجانب عمل مخطط عام مرن وقابل للعيش لآماد طويلة، فمما لاشك فيه ان خيال من سيسكنون المنطقة ويعملون بها ويرتادونها كسائحين أو زائرين وتطورات أخرى ستولد افكارا يصعب التنبؤ بها من الان ومن المهم وقت ولادتها ان يكون في المخطط هامشٌ من البَرَاح يسمح بالتعديل والاستجابة له وتنفيذه.

ومن المؤكد ايضا ان هناك عوامل استراتيجية حكمت القرار السلطاني بتوسيع المنطقة وأتصور ان واحدا منها خلق تجمعا ديموجرافيا قويا يعمّق من التوازنات السكانية والاقتصادية في السلطنة ويخلق ظهيرا جيواستراتيجيا وتنمويا داعما لمستقبل البلاد وأهلها وملهما للاخرين بكيفية تخليق المنفعة وسط ارض صحراوية جرداء ومخاطبة البحر (المحيط) الذي سبق للاجداد العمانيين ان خاضوا عبابه في القرون الماضية.

ومن حسن الحظ ان القدرة على التوثيق الان اصبحت أعلى بكثير مما سبق وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتفاصيل وبمقدور إدارة المنطقة مثلا ان تستعد من الان ببرمجيات توثيق لعشرات من البيانات النوعية للنشاط البحري واللوجستي عما يسمى بالتكامل المينائي داخل السلطنة من ناحية وفي علاقة السلطنة بالعالم الخارجي من ناحية أخرى، فقد بات من السهل حساب عائدات وأحجام التجارة في كل ميناء لحظيا وعلى مدار اليوم والاسبوع وهكذا، وبيان أزمنة الافراج ومقارنتها مع اليوم والشهر والسنة السابقة وكذا توثيق كل تفاصيل المناطق المورّدة والمستوردة وأعداد شهادات الافراج الجمركي بشكل عام أو لكل سلعة على حدة ومقارنة زمن الافراج النهائي في مجمعات المناطق اللوجستية بغيرها من الموانئ الخ. وعلى هذا النحو يمكن قياس وتوثيق كل خطوة وإجراء أو مدخل أو مخرج للعمل والعيش والنشاط في المنطقة ليكون ذلك بمثابة التاريخ الحي للموقع لكي تطالعه الأجيال وتستخلص منه ما تشاء من تحليلات ودروس واستلهامات وتواصل على الطريق.

* الأرض البراح هي الأرض الشاسعة التي لا نبات فيها ولا عمران.

وقع اتفاقيتي تأجير مع شركتين محليتين

ميناء الدقم يوفر تسهيلات تصدير البضائع الجافة

الدقم - الدقم الاقتصادية :

نجح ميناء الدقم في توفير خدمة تصدير البضائع الجافة، وقد تم تحميل أول شحنة من معدن الدولوميت من رصيف الميناء التجاري في نجاح جديد للميناء الذي يتطلع إلى دعم مختلف الصناعات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتم تحميل السفينة الأولى التي أبحرت في فبراير ٢٠١٦ من ميناء الدقم إلى الهند بثلاثة أنواع من معدن الدولوميت بكمية إجمالية بلغت حوالي ٥٠ ألف طن متري، وقد انتج هذا المعدن من أحد المحاجر التي تقع على بعد حوالي ٣٠ كم من الميناء، ويقدر إحتياطي المنتج بحوالي ٣٠٠ مليون طن متري. ومن المتوقع أن ينتج هذا المنجم مئات الآلاف من الأطنان المترية شهريا سيتم تصدير الحصة الأكبر منها عبر ميناء الدقم. ويستخدم معدن الدولوميت في إنتاج مواد البناء وصناعة الصلب، بالإضافة لاستخدامه في إنتاج السيراميك والاسمنت والزجاج.

وقال ريجي فرميلن الرئيس التنفيذي لشركة ميناء الدقم: إن الصناعات المعدنية هي إحدى الصناعات التي يتطلع الميناء إلى دعمها، مشيرا إلى أن تدفق المعادن من خلال الميناء يساهم في إقامة صناعات معدنية متوسطة المدى مما يؤدي بالتالي إلى توفير العديد من الوظائف للعمانيين في هذا المجال.

وأشار إلى ان ميناء الدقم مجهز تجهيزا كاملا للتعامل مع هذا النوع من العمليات في وقت قياسي مما يؤدي إلى وضع الميناء من ضمن أهم مراكز الصادرات الدولية الرئيسية للمعادن الصناعية في السنوات

ريجي فرميلن: نتطلع إلى وضع الميناء ضمن أهم مراكز الصادرات الدولية الرئيسية للمعادن الصناعية

توقيع الاتفاقية مع شركة الدقم الأهلية

القليلة القادمة.

وعلاوة على خام الدولوميت توجد هناك أيضا خامات أخرى في الدقم مثل مادة الجبس ورمل السيليكا والحجر الجيري. ومن المتوقع أن تساهم هذه المنتجات في تغذية الصناعات الرئيسية بالمنطقة.

توقيع اتفاقيتي تأجير

من جهة أخرى وقعت شركة ميناء الدقم في الربع الأول من العام الجاري اتفاقيتين لتأجير أراض بمساحة اجمالية تقدر بـ ١١ هكتارا في منطقة الامتياز الخاصة بها لمدة ٢٥ عاما.

الاتفاقية الأولى كانت مع شركة الخدمات الهندسية المتحدة بمساحة ٦ هكتارات وذلك لاستغلالها في خدمات التكنولوجيا وتموين حقول النفط وتوليد الطاقة والغاز والمياه، أما الاتفاقية الثانية فكانت مع شركة الدقم الأهلية للتنمية بمساحة ٥ هكتارات وستستثمر الشركة هذه المساحة لتقديم الخدمات اللوجستية.

وتعد شركة الخدمات الهندسية شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة محمد البرواني لخدمات النفط وهي شركة داعمة في مجال الخدمات الهندسية في السلطنة لأكثر من ٣ عقود.

وتقع المساحة المخصصة للشركة في وسط الميناء بالقرب من المنطقة اللوجستية والحوض الجاف ورصيف الميناء التجاري، وقال نيفيل ستوري الرئيس التنفيذي لشركة الخدمات الهندسية إننا فخورون بأن نكون جزءا من التطوير المستمر لميناء الدقم. إن علاقاتنا مع ميناء الدقم سوف توفر لنا قاعدة لدعم التكنولوجيا المتطورة للقطاع البحري والنفط والغاز في السلطنة.

أما شركة الدقم الأهلية للتنمية فهي شركة مساهمة مشتركة أنشأها أهالي ولاية الدقم بهدف المساهمة في دعم الخدمات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وتسعى الشركة من خلال توقيع الاتفاقية إلى تقديم خدمات متعددة في مجالات التخزين والخدمات اللوجستية وتقع الأرض المتفق عليها بالقرب من الرصيف التجاري.

وقال سعادة الشيخ طاهر بن مبخوت الجنيبي الرئيس التنفيذي لشركة الدقم الأهلية للتنمية إن هذه الاتفاقية تأتي تتويجا للتعاون القائم بين ميناء الدقم وشركة الدقم الأهلية للتنمية والذي استمر منذ بدء العمليات الأولية للميناء قبل ثلاث سنوات متمثلا في تقديم الخدمات اللوجستية للميناء والشركات العاملة في قطاع النفط والغاز بالسلطنة.

شركة الخدمات الهندسية : توفير قاعدة لدعم التكنولوجيا المتطورة للقطاع البحري والنفط والغاز بالسلطنة

شركة الدقم الأهلية للتنمية : تقديم خدمات متعددة في مجالات التخزين والخدمات اللوجستية

تبادل وثائق الاتفاقية الموقعة مع شركة الخدمات الهندسية المتحدة

منظومة متكاملة للإدارة البيئية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

أعدت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم منظومة متكاملة للادارة البيئية تستند الى المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) الذي نص على أن تتولى الهيئة تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة وإصدار التصاريح البيئية اللازمة للمشاريع، وتنفيذا لهذه الأهداف تم انشاء دائرة الشؤون البيئية التي تعنى بتحقيق كافة الأهداف البيئية المناطة للهيئة على أساس مبدأ الاستدامة البيئية والحوكمة المؤسسية الرشيدة.

ومن الأهداف الرئيسية التي تسعى الدائرة لتحقيقها بناء وغرس الثقافة والوعي البيئي لدى العاملين والمقيمين بالمنطقة، وإعداد نظام الادارة البيئية المتكامل لتحقيق كافة الأهداف الاستراتجية للهيئة، وتفعيل ثقافة الالتزام لدى كافة المؤسسات الصناعية والاقتصادية بالمنطقة بالقوانين والأنظمة البيئية المعمول بها، بالاضافة الى إدارة المخاطر البيئية الحالية والمحتملة من المشاريع بالمنطقة ووضع الحلول المناسبة لها وفق القوانين والأنظمة البيئية العمانية والدولية وأفضل الممارسات المعمول بها عالميا وتحقيق مبدأ الاستدامة البيئية.

تقرير أعدته :

إيمان بنت سالم المقبالية

دراسة الآثار البيئية للمشاريع

وتعمل الدائرة على تحقيق كافة الأهداف البيئية المنشودة من خلال أقسامها المختلفة، فعلى سبيل المثال يقوم قسم تقييم دراسات التأثيرات البيئية والأنظمة بدراسة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمشاريع الاقتصادية والصناعية المزمع انشاؤها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة قبل البدء فيها، ومن خلال هذه الدراسات يمكن تحقيق الكثير من الفوائد البيئية والاقتصادية مثل تقليص التكلفة والوقت لتنفيذ المشروع وتصميمه والتحكم بالآثار البيئية المترتبة من أعمال انشاء وتشغيل المشاريع. وتعتبر دراسات تقييم الأثر البيئي أهم وثيقة يقدمها صاحب المشروع بما يخص مدى صداقة مشروعه للبيئة وعدم إلحاقه الضرر بالبيئة المحيطة والصحة العامة للمواطنين والمقيمين بالقرب من المشروع.

وقد قام قسم تقييم دراسات الاثر البيئي بالعديد من الاجراءات و التسهيلات سواء للمشاريع لتسريع تنفيذها في المنطقة أو المستثمرين، وقد تم حتى نهاية عام ٢٠١٥ مراجعة واعتماد أكثر من ٧ دراسات استطلاعية مبدئية و٨ دراسات شاملة للأثر البيئي. كما يقوم القسم بإعداد الاشتراطات البيئية للمستثمرين في المنطقة الاقتصادية، وشملت الدراسات البيئية التي تمت مراجعتها واعتمادها: مشروع مصفاة الدقم ومعسكر العمال التابع له، والحزم ٢ و٣ و٤ من ميناء الدقم، ومشروع مستودعات تخزين النفط الخام بميناء الدقم، كما شملت أيضا مشروع سد واديي جرف وصاي والقنوات التابعة لهما، ومشروع ممر المرافق للنفط والغاز بالدقم، ومشروع مصنع إنتاج الاسمنت ومصنع طابوق بميناء الدقم.

إدارة المخلفات

يقوم قسم إدارة المخلفات بالتنسيق الدائم والمتابعة المستمرة للمخلفات الناتجة من المؤسسات الصناعية والاقتصادية وكيفية إدارتها والتخلص منها بالطرق السليمة حسب القوانين البيئية المعمول بها. وتقع تحت مسؤلية القسم الادارة السليمة لكافة مرافق التخلص من المخلفات بالمنطقة الاقتصادية، ومتابعة تنفيذ التشريعات واللوائح والقوانين والقرارات والأنظمة البيئية ذات العلاقة بإدارة المخلفات من قبل كافة المؤسسات الصناعية بالمنطقة على اختلاف فئاتها، بالاضافة الى تقييم وزيارة مواقع الشكاوى ذات العلاقة بالمخلفات مثل الرمي العشوائي للمخلفات الخطرة وغير الخطرة والمخلفات الانشائية والتنسيق بشأنها مع الجهات ذات الاختصاص والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة الوضع. ويتم تحقيق كل ذلك من خلال التفتيش الدوري والرقابة البيئية المستمرة للمشاريع والشركات بالمنطقة بهدف تقييم الوضع العام لها والتأكد من مدى التزامها بالاشتراطات البيئية في مجال إدارة المخلفات وطرق التخلص منها.

وقد قامت الهيئة بالتعاون مع وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه بانشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي المنزلية بسعة ٢٠٠٠ متر مكعب

المهندسون بالهيئة يتابعون سير العمل بالمردم الجديد

التركيز على دراسة التأثيرات البيئية للمشاريع وتفعيل ثقافة الالتزام لدى المؤسسات العاملة بالمنطقة

تفتيش دوري ورقابة مستمرة على المشاريع المنفذة

العمل في إنشاء وحدة معالجة وطمر النفايات الصناعية

إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي المنزلية بسعة ٢٠٠٠ متر مكعب يوميا

يوميا وقد تم تصميمها لتخدم ما يقارب ١٦٦٠٠ نسمة ويتم التفريغ فيها حاليا عن طريق الصهاريج، كما تم التعاون مع الشركة العمانية للحوض الجاف لانشاء محطة لاستقبال ومعالجة المخلفات الزيتية المتولدة عن السفن المرتادة لميناء الدقم التي يتم إصلاحها في مرفق الحوض الجاف.

ويعتبر المردم الجديد لطمر ومعالجة النفايات الخطرة وغير الخطرة أحد المشروعات البيئية الواعدة في ادارة المخلفات التي يديرها القسم، ويتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئية (بيئة)، ومن المتوقع البدء بالتشغيل في الربع الأخير من عام ٢٠١٦م.

بالاضافة الى ذلك يقوم القسم بتقديم عدد من الخدمات للمستثمرين من بينها: تقديم المشورة الفنية وتوفير المعلومات والبيانات حول إدارة المخلفات الصلبة الخطرة وغير الخطرة، وتعريف المستثمر بالمرافق الخاصة بإدارة المخلفات بكافة أنواعها والخطط وتقييم خطة إدارة المخلفات للمنشآت الصناعية والتنموية، والتعريف بالتشريعات واللوائح والقوانين والقرارات الوزارية ذات العلاقة بإدارة المخلفات، واقتراح الاساليب الفنية والعملية في كيفية التعامل مع المخلفات المحتمل انتاجها من المشاريع المقترحة بناء على القوانين البيئية المعمول بها.

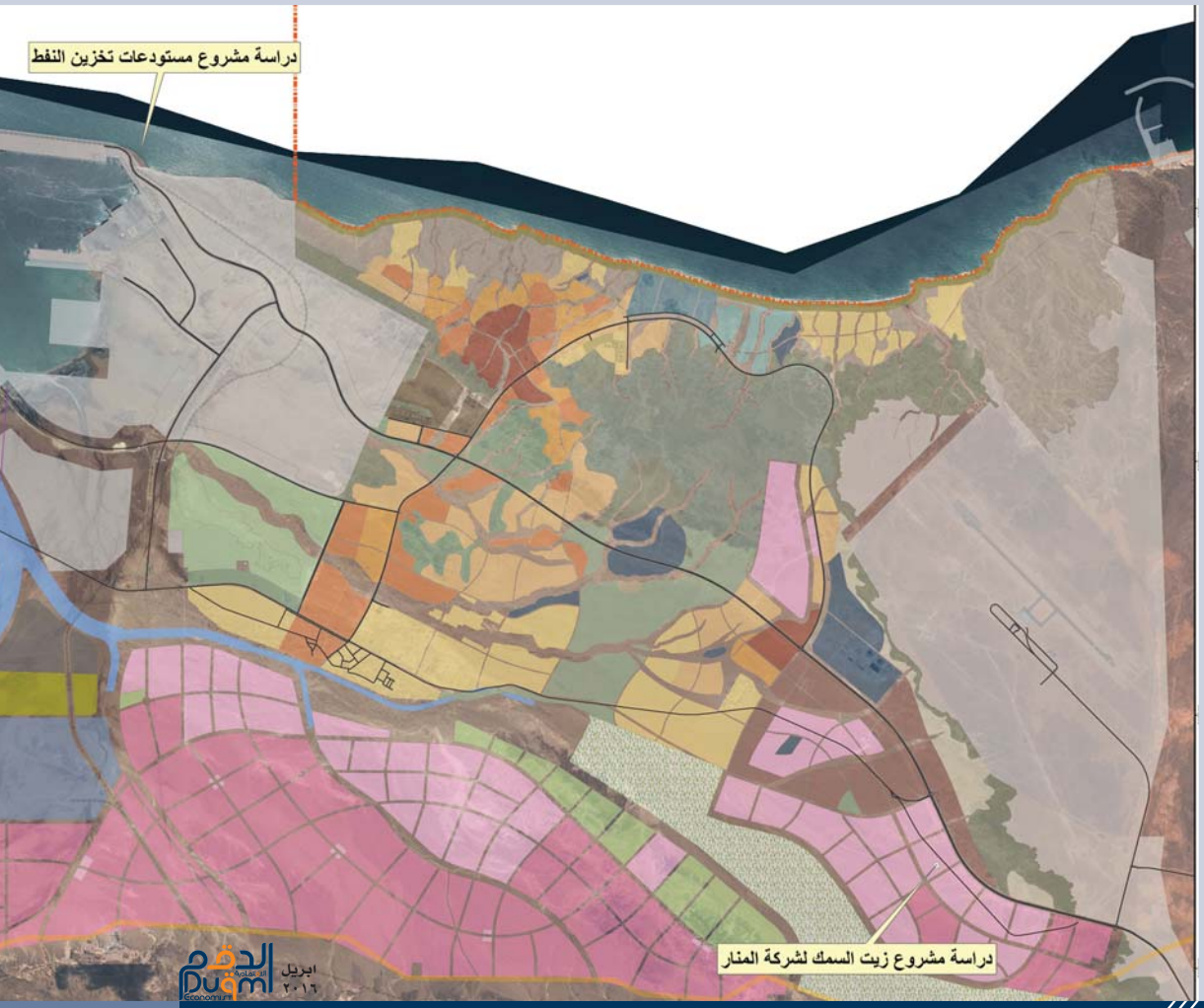

انشاء محطة لاستقبال ومعالجة المخلفات الزيتية المتولدة عن السفن المرتادة لميناء الدقم

الرقابة والتفتيش والتصاريح البيئية

يقوم قسم الرقابة والتفتيش والتصاريح البيئية بالدائرة بإصدار التصاريح البيئية اللازمة لكافة المنشآت الاقتصادية والصناعية بالمنطقة الاقتصادية والرقابة والتفتيش عليها للتحقق من مدى التزامها بأحكام وقوانين حماية البيئة ومكافحة التلوث والأنظمة واللوائح البيئية المعمول بها والمحددة بالتصاريح البيئية الصادرة.

ويقوم القسم بالتفتيش المستمر على المؤسسات والشركات العاملة في الدقم والمشاريع القائمة وتحت التنفيذ خلال كافة مراحل المشروع للتأكد من التزام الشركات بالضوابط والمعايير البيئية للحفاظ على سلامة البيئة وصحة الإنسان. كما يتم متابعة ومراقبة الأداء البيئي للمشروعات بعد إصدار التصاريح البيئية أثناء مرحلتي البناء والتشغيل من خلال برنامج التفتيش البيئي.

مراقبة التلوث

يقوم قسم مراقبة التلوث بفحص تقارير تحليل العينات والرصد من جميع المؤسسات الصناعية في الدقم للسيطرة على أي تلوث قد ينتج من جراء الأنشطة الصناعية الممارسة بتلك المؤسسات. ويتم ذلك من خلال زيارات التفتيش الدورية ومتابعة التقارير الشهرية للتأكد من مطابقة كافة مخرجات المرافق البيئية المختلفة بالمؤسسات الصناعية بالمنطقة للقوانين واللوائح البيئية المعمول بها.

ويعتبر مشروع تنظيف برك مياه الصرف الصناعي وإعادة تاهيل المواقع المتضررة وحماية المياه الجوفية من التلوث من بين أبرز المشروعات التي نفذها القسم، وقد تم في هذا الإطار تأهيل ١٦ بركة من برك التصريف الصناعي وردمها بالطريقة الملائمة بيئيا.

صون الطبيعة وحفظ التراث

تتميز ولاية الدقم بوجود عدد من المواقع الأثرية التي تعود إلى العصر الحجري، وقد تم العثور على مواقع تنتشر فيها بقايا أدوات حجرية بصورة كثيفة جداً، وهو ما يشير إلى أن هذه المواقع كانت مراكز لصناعة الأدوات الحجرية فيما مضى.

وتشير نتائج دراسات التنقيب التي عثر عليها في مواقع الدقم المختلفة إلى أن الانسان مارس في ذلك الوقت عددا من المهن المنتشرة في البيئات البحرية كصيد الأسماك وصناعة السفن وغيرهما. ونظرا لأهمية حماية البيئة الطبيعية وحفظها وحفظ الكائنات الحية التي تستوطنها تم إنشاء قسم صون الطبيعة وحفظ التراث بدائرة الشؤون البيئية ليقوم بتنفيذ المشاريع التي تعنى بصون البيئة البحرية والتنوع الأحيائي وصون التراث والمواقع الاثرية والتنمية المستدامة ونشر الوعي البيئي.

ويقوم القسم حاليا بالتعاون مع وزارة التراث والثقافة بإجراء دراسات لتقييم كافة المواقع الأثرية بالمنطقة الاقتصادية وتحديد أهميتها وطرق التعامل معها والحفاظ عليها.

تنفيذ المشاريع المعنية بصون البيئة البحرية والتنوع الأحيائي وصون التراث والمواقع الاثرية

تشغيل المردم الجديد للنفايات مع نهاية العام الجاري

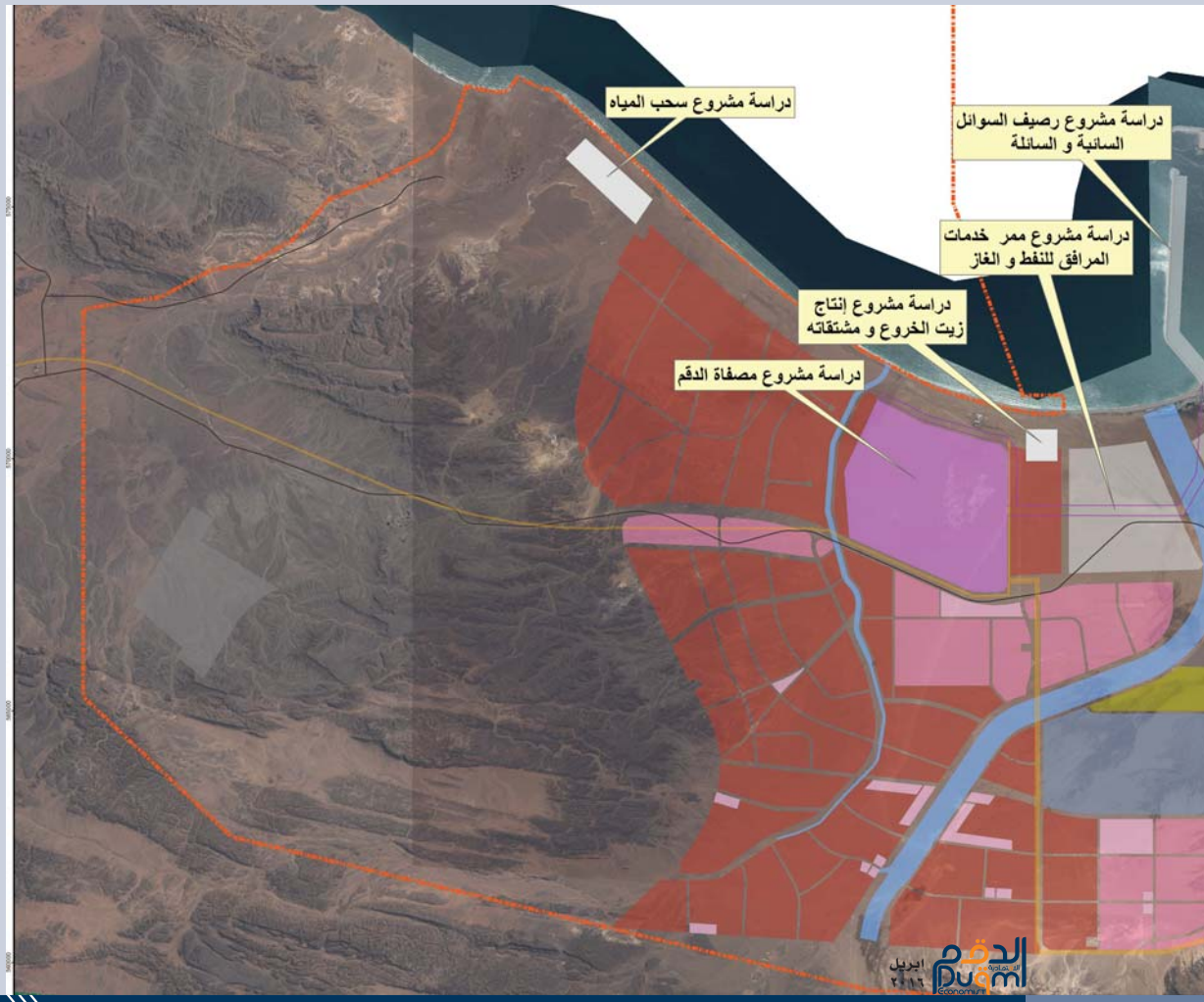

عمان للحوض الجاف تدخل عالم صيانة السفن والأساطيل العسكرية

د. أحمد العبري نائب الرئيس التنفيذي للعمليات بشركة عمان للحوض الجاف وجون هوي الرئيس التنفيذي لمجموعة بابكوك الدولية أثناء توقيع مذكرة التفاهم

توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة شركات بابكوك الدولية لتقديم حلول متكاملة في إدارة الأنظمة في قطاعات الدعم البحري

مسقط - الدقم Duqm Economy :

دشنت شركة عمان للحوض الجاف العام الجاري مرحلة جديدة تضاف إلى سجل النجاحات التي حققتها خلال السنوات الماضية منذ بدء نشاطها قبل ٤ سنوات، فقد وقعت في مارس الماضي مذكرة تفاهم مع مجموعة شركات (بابكوك إنترناشونال) البريطانية (Babcock International Group) المتخصصة في مجال تقديم خدمات الدعم الهندسية؛ دخلت الشركة بموجبها في عالم صيانة السفن والأساطيل العسكرية.

وقال سعادة الشيخ الدكتور عبدالملك بن عبدالله الهنائي ان النمو والتطوير مستمر لقدرات شركة عمان للحوض الجاف وهذا يؤمّن النجاح في المراحل القادمة.

ووصف مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع مجموعة بابكوك الدولية بأنها بداية لمرحلة جديدة في عالم صيانة السفن والأساطيل العسكرية، وقال: إننا نسعى لتوسيع الخدمات البحرية في هذا المجال مشيرا إلى أن مذكرة التفاهم تتيح للشركة توسيع قاعدة زبائنها في السوق العالمية.

وأضاف: (نحن سعداء جداً بما نشهده اليوم من نجاح مستمر وإقبال كبير على خدمات القطاع البحري التي تقدمها شركتنا لزبائنها من مختلف الدول، كما تعتبر مذكرة التفاهم تأكيدا على التزامنا بالاستمرار في العمل من أجل تحقيق المزيد من التميز في تقديم وتلبية احتياجات سوق العمل لتتوافق مع تطلعات الزبائن.)

تقديم حلول متكاملة لإدارة الأنظمة

ونصت مذكرة التفاهم التي وقعتها شركة عمان للحوض الجاف ومجموعة شركات (بابكوك إنترناشونال) على تطوير وتقديم حلول متكاملة لإدارة الأنظمة في قطاعات الدعم البحري بشكل مشترك في

رئيس مجلس إدارة الهيئة يستعرض مع وزير الدفاع البريطاني مجالات التعاون المشترك

ولاية الدقم، وجاءت المذكرة عقب فترة من الجهود المكثفة لتبادل خبرات أحد أكبر الأحواض الجافة لإصلاح السفن التجارية في المنطقة مع تجربة شركة بابكوك الدولية في مجال الدعم البحري، وتطلعت مذكرة التفاهم لإنشاء مشروع مشترك قادر على توفير خدمات هندسية بمعايير عالمية لكل من أساطيل القوات البحرية المحلية والدولية في هذا الموقع الاستراتيجي.

مواصفات عالمية

من جهته قال جون هوي الرئيس التنفيذي لمجموعة بابكوك: ان مذكرة التفاهم مع شركة عمان للحوض الجاف تم العمل عليها ودعمها من حكومتي المملكة المتحدة وسلطنة عمان. ونحن نسعى باستمرار إلى تطوير وتحسين خدماتنا مع زبائننا، وهذا اتفاق لتشكيل مشروع مشترك يمثل خطوة هامة في التزامنا المشترك لتقديم الدعم البحري بمواصفات عالمية.

من جانبه قال مايك ويلي مدير عام بابكوك للسفن الحربية: نحن سعداء بأن نكون الشريك المختار من قبل شركة عمان للحوض الجاف لإنشاء هذه القدرة البحرية المشتركة، ويأتي هذا الانجاز كخطوة إيجابية هامة نحو هدفنا المشترك، إننا ملتزمون تماما بمواصلة تطوير هذه المبادرة، جنبا إلى جنب مع شركة عمان للحوض الجاف في مراحل التشغيل والنمو المستقبلية.

توسيع نطاق أعمال الشركة

وقال الدكتور أحمد العبري نائب الرئيس التنفيذي للعمليات بشركة عمان للحوض الجاف ان مذكرة التفاهم تعزز استراتيجية توسيع نطاق أعمال وخدمات الحوض الجاف لتصل إلى شريحة أكبر من الزبائن محليا ودوليا، مؤكدا أن الشركة تسعى إلى تطبيق أفضل الممارسات العالمية في القطاع البحري عبر تقديم خدمات ذات جودة ومتخصصة لزبائن القطاع التجاري والحربي، وذلك ضمن سعيها المستمر لتكون أفضل حوض إصلاح سفن في المنطقة.

بحث أوجه التعاون المشترك

وجاء توقيع مذكرة التفاهم على هامش زيارة معالي مايكل فالون وزير الدفاع البريطاني أثناء زيارته للسلطنة، وتم خلال اللقاء الذي عُقد قبيل توقيع مذكرة التفاهم - استعراض العلاقات الثنائية القائمة بين السلطنة وبريطانيا في المجالات المشتركة، والدور

د. عبدالملك الهنائي: مستمرون في تطوير قدرات شركة عمان للحوض الجاف

جون هوي: تقديم الدعم البحري بمواصفات عالمية

إمكانيات عديدة يمتلكها الحوض الجاف

الذي يمكن أن تلعبه الزيارات بين البلدين الصديقين في تعزيز التعاون بينهما.

وقدم معالي يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري خلال اللقاء فكرة عن إمكانيات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمزايا التي تتمتع بها والحوافز التي تقدمها الهيئة للمستثمرين والمشاريع التي يتم تنفيذها في الوقت الحالي بالمنطقة.

وأكد معاليه ترحيبه بالاستثمارات البريطانية في المنطقة، مشيدا بالتعاون القائم بين الشركات العاملة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والشركات البريطانية، موضحا معاليه أن المنطقة تتميز بالتنوع في الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين، مشيدا بما تحظى به المنطقة من اهتمام محلي ودولي.

من جهته أشاد معالي مايكل فالون وزير الدفاع البريطاني بما تشهد السلطنة من نمو وازدهار في عصر النهضة الحديثة، معربا عن أمله في تعزيز التعاون القائم بين البلدين.

تحويل السفينة اليونانية العملاقة (أولمبيك تروفي) إلى ناقلة نفط خام

تحويل (أولمبيك تروفي) إلى ناقلة نفط خام

وفي ولاية الدقم استقبلت شركة عمان للحوض الجاف في مارس ٢٠١٦ السفينة اليونانية العملاقة (أولمبيك تروفي) ضمن صفقتها مع الشركة اليونانية سبرينغفيلد للملاحة البحرية لتحويل ناقلات تابعة للشركة من ناقلات حديد ونفط خام الى ناقلات نفط خام فقط.

ويشارك في هذه العملية التي بدأت في مارس وتستمر ٨٠ يوما أكثر من ٣٠٠ عامل وباستخدام أكثر من ٢٢٠٠ طن من الحديد.

وكانت شركة عمان للحوض الجاف قد انتهت خلال الفترة الماضية من تحويل ثلاث سفن تابعة لشركة سبرينغفيلد للملاحة البحرية من ناقلات حديد ونفط خام الى ناقلات نفط خام فقط وهي: أولمبيك لاك، وأولبيك ليون، وأولمبيك ليبورد.

المؤتمر الدولي الـ ١٤ للمناطق الاقتصادية يمنح هيئة الدقم جائزة المواقع الالكترونية

بانكوك - الدقم :

رئيس التحرير يتسلم الجائزة

منح المؤتمر الدولي الـ ١٤ للمناطق الاقتصادية هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جائزة المواقع الالكترونية الدولية.

جاء ذلك بعد تقييم قامت به الشركة المنظمة للمؤتمر لعدد من المواقع الالكترونية الخاصة بالهيئات والمناطق الاقتصادية، مشيرة إلى أنها منحت الهيئة هذه الجائزة تقديرا لما يتميز به الموقع الالكتروني (www.duqm.gov.om) من ثراء في المعلومات المتعلقة بالمنطقة والتي تقدم للمستثمر فكرة واضحة عما تتميز به المنطقة من بيئة استثمارية والمشروعات المتوفرة فيها، موضحة أن التحديث المستمر للأخبار والمناقصات وتوفير المواد الفيلمية والمطبوعات على الموقع الالكتروني يساهم في استقطاب المستثمرين.

تسلم الجائزة محمد بن أحمد الشيزاوي مدير التوعية والإعلام بالهيئة ورئيس تحرير مجلة الدقم الاقتصادية، وجاء هذا الفوز ليسلط الضوء على الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في واحد من المؤتمرات الدولية المتخصصة في مجال المناطق الاقتصادية والحرة والذي شارك فيه ممثلون من ٢١ دولة وأقيمت فعالياته في العاصمة التايلندية بانكوك في الفترة من ٢٧ فبراير وحتى الأول من مارس ٢٠١٦.

وناقش المؤتمر خلال أيام انعقاده الاتجاهات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على المناطق الاقتصادية خاصة ما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة وتأثيرها على المناطق الاقتصادية واتجاهات الاستثمار وأهمية الموقع الجغرافي والصناعات المقامة فيها وأهمية وجدوى الاستثمار في المناطق الحرة المقامة في المناطق الحدودية.

كما تطرق المؤتمر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بنمو وتطور المناطق الاقتصادية وتمويل البنى الأساسية وتطويرها لاجتذاب مزيد من الاستثمارات، والمكاسب التي تحققها المناطق الاقتصادية التي تتمتع بتنوع في مجالات الاستثمار وتتميز بوجود ميناء ومطار فيها.

وسعى المؤتمر أيضا إلى تسليط الضوء على الأنظمة الجمركية التي يتم استخدامها في المناطق الاقتصادية، كما تطرق إلى المكاسب التي تحققها مشروعات الخدمات اللوجستية التي تقام في المناطق الاقتصادية والفرص المتوفرة في هذا القطاع والتحديات التي يواجهها وكيفية استثمار الموقع لربط خدمات الشركة بين أسواقها المستهدفة محليا وخارجيا.

الهيئة تعتمد نظام الإدارة الجمركية وتحدد رسوم الخدمات

مسقط - الدقم :

اعتمدت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في شهر فبراير ٢٠١٦ نظام الإدارة الجمركية في المنطقة، ويسري النظام على البضائع التي تدخل إلى المنطقة أو تخرج منها، كما تسري ذات الضوابط والإجراءات المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية بشأن كل من: إجراء التفتيش الجمركي بسرعة وفاعلية، ووضوح وعلانية أسس التثمين، وبساطة واختصار إجراءات الإفراج الجمركي بما لا يخل بكفاءتها، والفحص الشامل والدقيق للمينات الخاضعة للرقابة في موقع واحد.

وبموجب نظام الإدارة الجمركية تعفى من الضريبة الجمركية: البضائع التي تقوم المشروعات المقيدة في السجل التجاري للمنطقة باستيرادها من داخل وخارج السلطنة إلى المنطقة، والبضائع التي تقوم المشروعات المقيدة في السجل التجاري للمنطقة بتصديرها من المنطقة إلى خارج السلطنة.

وأكد النظام ضرورة التزام المشروعات التي تستورد البضائع المعفاة من الضرائب الجمركية بتخزين البضائع وفقا للشروط والضوابط المنصوص عليها في النظام، وعدم التصرف في البضائع في غير الأغراض التي استوردت من أجلها والمصرح بها في التعهدات الجمركية المقدمة منها، والالتزام بشروط ترخيص النشاط الاقتصادي الذي تمارسه.

من جهة أخرى بدأت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في الأول من مارس ٢٠١٦ العمل بالجدول الجديد لرسوم الخدمات التي تقدمها للمستثمرين والمستفيدين من خدماتها.

وتبلغ رسوم القيد في السجل التجاري ألف ريال عماني ويتم تجديده كل خمس سنوات بألف ريال عماني أيضًا، وحددت الهيئة وفقا للقرار الصادر من معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس الإدارة الرسوم المتعلقة بالتراخيص التي تمنحها الهيئة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية إلا أن هذه الرسوم تختلف من نشاط لآخر وفقا لطبيعته ونوعه.

تشريعات

جاذبة تستهدف وضع الدقم على خارطة الاستثمار العالمي (٣ - ٣)

الدقم - الدقم Economy:

تنفيذا للمراسيم السلطانية المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أصدرت الهيئة خلال الفترة الماضية عددا من اللوائح والقواعد والقرارات التنظيمية الرامية إلى توفير بيئة استثمارية مشجعة ومواكبة لطموحات المستثمرين تفضي في النهاية إلى وضع الدقم على خارطة الاستثمار العالمي.

وسعت اللوائح التي أعدتها الهيئة إلى تنظيم جميع العناصر المتعلقة بتسجيل الشركات الراغبة بالاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتنظيم البيئة الاستثمارية في المنطقة وتنظيم التخطيط العمراني وتراخيص البناء وإنشاء المباني.

كما سعت اللوائح والتشريعات الصادرة عن الهيئة إلى تنظيم التصاريح البيئية لتؤكد على أهمية الحفاظ على البيئة في مختلف المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة في الوقت الذي تتولى فيه الهيئة إصدار التصاريح البيئية اللازمة للمشروعات واتخاذ التدابير البيئية اللازمة.

واستكمالا لما تم نشره في العددين الماضيين تنشر مجلة الدقم الاقتصادية في هذا العدد لائحة تنظيم الانتفاع بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ولائحة المناقصات.

قرار رقم (٣٢٧ / ٢٠١٥م)
بإصدار لائحة تنظيم الانتفاع بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٩ بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها،

وإلى نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩ / ٢٠١٣ ،

وإلى المرسوم السلطاني رقم ٤٤ / ٢٠١٤ برفع صفة المنفعة العامة عن بعض المخططات الواقعة ضمن مخطط هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،

وإلى موافقة مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في اجتماعه الرابع بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م.

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

تقـــرر

المادة الأولـى : يعمل في شأن تنظيم الانتفاع بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بأحكام اللائحة المرفقة.

المـادة الثانيـة : يلغى كل ما يخالف هذا القرار واللائحة المرفقة، أو يتعارض مع أحكامهما.

المادة الثالثـة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري
رئيس مجلس الإدارة

صدر في : ٢٦ رمضان ١٤٣٦هـ
الموافق : ١٣ يوليو ٢٠١٥م

لائحة تنظيم الانتفاع بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الفصل الأول
تعاريف وأحكام عامة

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الهيئة	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
المنطقة:	المنطقة الاقتصادية الخاصة الكائنة بولاية الدقم لغرض إقامة المشروعات الاقتصادية، والخدمية وغيرها، المبينة الحدود والموقع في المخطط المرفق بالمرسوم السلطاني رقم ١١٩ / ٢٠١١ المشار إليه، والمرسوم السلطاني رقم ٤٤ / ٢٠١٤ المشار إليه.
المجلس	مجلس إدارة الهيئة.
الرئيس	رئيس المجلس.
المشروعات	المشروعات التي يرخص بإقامتها في المنطقة سواء اتخذت شكل مؤسسة فردية أو شركة أو فرع لشركة أو مؤسسة أجنبية، والأنشطة المهنية والحرفية التي يرخص بمزاولتها في المنطقة.
النشاط	أي نشاط تجارى أو صناعي أو زراعي أو سياحي أو إعلامي أو خدمي أو مهني
الترخيص بالانتفاع	موافقة صادرة من الهيئة للمشروع بالانتفاع بمساحة من الأرض مملوكة للدولة في المنطقة .
المرخص له (المنتفع)	أي شخص أو جهة حاصل على ترخيص بالانتفاع من الهيئة .

لائحة تنظيم الانتفاع بالأراضي تقدم مزايا عديدة وتحدد فترة الانتفاع بما لا يتجاوز ٥٠ سنة

المادة (٢)

تسري أحكام هذه اللائحة على الأراضي المملوكة للدولة في المنطقة، وفيما لم يرد بشأنه نص خاص - في هذه اللائحة والقرارات الصادرة تنفيذا لها - تسري أحكام المرسوم السلطاني رقم ٨١/٥ بتنظيم الانتفاع بأراضي السلطنة، ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما.

الفصل الثاني
شروط الترخيص بالانتفاع بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة

المادة (٣)

يجوز للهيئة وحدها الترخيص بالانتفاع بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة، ولا يجوز لأي شخص أو جهة، الانتفاع بهذه الأراضي بدون ترخيص مسبق بذلك من الهيئة، وفقا لأحكام هذه اللائحة.

المادة (٤)

يكون الترخيص بالانتفاع للمشروعات، بمقابل يحدده المجلس بعد موافقة وزارة المالية، وذلك لمباشرة نشاطها أو التوسع فيه، أو إقامة المباني لسكنى العاملين فيها.

كما يكون الترخيص بالانتفاع للجهات الحكومية، ودور العبادة، والمؤسسات ذات النفع العام، والجمعيات الخيرية، بمقابل رمزي أو بدون مقابل، وذلك بقرار من المجلس بعد موافقة وزارة المالية.

المادة (٥)

يخضع حق الانتفاع بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة لأحكام هذه اللائحة و للشروط المنصوص عليها في اتفاقية الانتفاع التي تبرم بين الهيئة والمنتفع وفقا للنموذج الذي تضعه الهيئة، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة .

المادة (٦)

يعد حق الانتفاع بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة حقا عينيا مؤقتا ينتهي بانتهاء المدة المحددة له، أو بانقضاء المشروع أيهما أقرب.

المادة (٧)

يجب أن تتضمن اتفاقية الانتفاع، التي تبرم بين الهيئة والمنتفع ما يأتي:

١ - تحديد موقع ومساحة الأرض المنتفع بها، وصفة استعمالها.
٢ - تحديد مقابل حق الانتفاع السنوي، ومعدل الزيادة السنوية التي تطرأ عليه خلال مدة الاتفاقية، وطريقة سداده.
٣ - تحديد الضمان المالي الذي يقدم من المنتفع .
٤ - تحديد مدة الانتفاع.
٥ - وصف المشروع، ومكوناته المختلفة، ومراحل تنفيذه والبرنامج الزمني لإقامته.
٦ - تحديد وثائق المشروع اللازمة تقديمها للهيئة وإجراءات التعامل معها.

٧ - تحديد التزامات طرفي التعاقد.
٨ - تحديد حالات إنهاء الاتفاقية.
٩ - بيان الآثار المترتبة على كل من الإخلال بالالتزامات، وإنهاء الاتفاقية.
١٠ - أي بنود إضافية ترى الهيئة إدراجها ضمن الاتفاقية.

المادة (٨)
لا يجوز تجزئة الأرض محل الانتفاع أيا كان الغرض من هذه التجزئة.

المادة (٩)
يراعى في تحديد مساحة الأرض التي يرخص للمشروعات الانتفاع بها، أن تتناسب مع طبيعة النشاط واحتياجاته الفعلية.

المادة (١٠)
يكون انتفاع المشروعات بالأراضي المملوكة للدولة في المنطقة لمدة استمرار المشروع في مزاولة نشاطه، وبما لا يجاوز (٥٠) خمسين سنة ميلادية، قابلة للتجديد بناء على طلب المنتفع وموافقة الهيئة.

المادة (١١)
يراعى في حق الانتفاع المقرر بموجب أحكام هذه اللائحة، أن يتفق الغرض من الانتفاع مع التخطيط الذي أعدت له الأرض.

الفصل الثالث
إجراءات الحصول على الترخيص بالانتفاع

المادة (١٢)
يقدم طلب الحصول على الترخيص بالانتفاع، من ذوي الشأن أو من يمثلهم قانونا إلى الهيئة وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض، مرفقا به المستندات والبيانات الواردة في النموذج المعد لهذا الغرض .
ويجوز للهيئة استيفاء ما تراه لازما من مستندات وبيانات للبت في طلب الترخيص.

المادة (١٣)
تتولى الهيئة دراسة الطلب والبت فيه خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه مستوفياً للبيانات والمستندات المطلوبة، و يعد مضي المدة المذكورة دون البت في الطلب قرارا بالقبول.
وفي حالة رفض الطلب يجب أن يكون القرار مسببا .

المادة (١٤)
يخطر مقدم طلب الترخيص بالقرار الصادر بشأن طلبه على العنوان المدون بطلب الترخيص خلال (٥) خمسة أيام عمل، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم من القرار في حال رفضه إلى الرئيس خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إخطاره أو علمه اليقيني برفض طلبه، موضحا فيه أسباب التظلم والمستندات المؤيدة لذلك.

المادة (١٥)
تتم دراسة التظلم، والبت فيه بالقبول أو الرفض، خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويخطر ذوو الشأن بنتيجة التظلم ،ويعد مضي هذه المدة دون بت قرارا بالرفض .
وفي جميع الأحوال ؛ يكون قرار الرئيس الصادر في التظلم نهائيا.

الفصل الرابع
حقوق والتزامات الهيئة والمنتفع

المادة (١٦)
تلتزم الهيئة بتسليم الأرض - محل حق الانتفاع - إلى المنتفع، خالية من أي حقوق تحول دون الانتفاع بها، وفقا لما يتم الاتفاق عليه في اتفاقية الانتفاع.

المادة (١٧)
تضمن الهيئة عدم التعرض للمنتفع طول مدة الانتفاع، سواء منها أو من غيرها.

المادة (١٨)
للمنتفع - بنفسه أو بواسطة تابعيه - حق استعمال الأرض المرخص له بالانتفاع بها، و استغلالها، و ذلك بما لا يخالف نصوص اتفاقية الانتفاع، و بما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة.

المادة (١٩)
يلتزم المنتفع في استعماله واستغلاله للأرض المرخص له بها بالآتي:
١ - القيود والقواعد التي تقررها الهيئة، وكذلك القيود المنصوص عليها في اتفاقية الانتفاع.
٢ - استعمال الأرض المرخص له بها، واستغلالها، وفق الغرض الذي أعدت من أجله.
٣ - إنجاز المشروع على الأرض المنتفع بها خلال المدة المتفق عليها مع الهيئة ووفقا للبرنامج الزمني الذي توافق عليه الهيئة.
٤ - سداد مقابل حق الانتفاع، وذلك في المواعيد المتفق عليها، ودون تأخير.
٥ - المحافظة على الأرض المرخص له بالانتفاع بها، وصيانتها طول مدة الانتفاع بها.

المادة (٢٠)
يجوز للمنتفع التصرف في حق الانتفاع المقرر بموجب أحكام هذه اللائحة، بجميع أنواع التصرفات، وبشرط ألا يتعارض التصرف مع الغرض الذي خصصت له الأرض المنتفع بها، ودون المساس بملكية الأرض ذاتها، على أن يكون التصرف بعد إتمام المشروع والبدء في مزاولة نشاطه.
وفي جميع الأحوال، لا تؤول للمتصرف إليه من حقوق، إلا في حدود حقوق المنتفع وللمدة وبالشروط ذاتها المقررة في اتفاقية الانتفاع.

الهيئة هي الجهة المختصة بمنح حقوق الانتفاع في المنطقة .. واللائحة تشدد على ضرورة الحصول على ترخيص مسبق

يلتزم المنتفع بتسليم الأرض المنتفع بها إلى الهيئة بعد انتهاء مدة الانتفاع خالية من أي حقوق عليها

لا يجوز تجزئة الأرض محل الانتفاع أيا كان الغرض من التجزئة

المادة (٢١)
على المنتفع تسجيل حق الانتفاع وجميع التصرفات التي يجريها بشأنه سواء بالتنازل عنه للغير أو رهنه لدى الهيئة.
ويحدد الرئيس بعد موافقة وزارة المالية الرسوم التي تستوفيها الهيئة مقابل هذه الخدمات.

المادة (٢٢)
يلتزم المنتفع بتسليم الأرض المنتفع بها إلى الهيئة بعد انتهاء مدة الانتفاع خالية من أي حقوق عليها .

المادة (٢٣)
يلتزم المنتفع بتسليم الأرض المنتفع بها إلى الهيئة بعد انتهاء مدة الانتفاع، بذات حالتها الأصلية، وإزالة ما عليها من مبان ومنشآت، وأي مخلفات أو نفايات موجودة بها، وذلك ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.
وفي حالة إخلال المنتفع بالتزاماته المذكورة، وعدم رغبة الهيئة في تملك هذه المباني والمنشآت، يجوز للهيئة اتخاذ أحد الإجراءين الآتيين:

١- بيع المباني والمنشآت بالمزاد العلني.
٢- إزالة المباني والمنشآت أو المخلفات والنفايات، في حالة تعذر بيعها، على نفقة المنتفع.
و ذلك، دون الإخلال بحق الهيئة في الرجوع على المنتفع بكافة التكاليف التي تكبدتها في سبيل ذلك، وبالتعويض عما يكون قد أصابها من ضرر.

الفصل الخامس
أحكام ختامية

المادة (٢٤)
يجب على الهيئة إلغاء الترخيص بالانتفاع، في الحالات الآتية:
١ - إذا طلب المنتفع ذلك .
٢ - إذا تبين حصول المنتفع على الترخيص بناء على بيانات ومعلومات غير صحيحة أو مستندات مزورة.
٣ - إذا تم إلغاء ترخيص مزاولة النشاط في المنطقة للمشروع.
٤ - إذا تم شطب المشروع من السجل التجاري للمنطقة.
٥ - إذا تم إفلاس أو تصفية أو انقضاء الشخصية المعنوية للمنتفع.
٦ - أي حالات أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

المادة (٢٥)
يجوز للهيئة إلغاء الترخيص بالانتفاع، أو فرض غرامة إدارية على المنتفع لا تتجاوز قيمتها (١٠٠ر٠٠٠) مائة ألف ريال عماني في حالة إخلال المرخص له بأي من التزاماته المنصوص عليها في اتفاقية الانتفاع، أو شروط الترخيص الصادرة له، أو هذه اللائحة.
ولا يجوز للهيئة إنهاء الترخيص بالانتفاع في الحالات المشار إليها، قبل إخطار المنتفع بالمخالفة المنسوبة للمشروع، وتحديد أجل له لإزالة أسباب المخالفة، وانقضاء الأجل المذكور دون إزالتها.

المادة (٢٦)
يجوز للهيئة إلغاء الترخيص بالانتفاع، لاعتبارات المنفعة العامة وفقا لأحكام القوانين النافذة في السلطنة.
ويخطر المرخص له بالقرار الصادر بإلغاء الترخيص على العنوان المدون بسجلات الهيئة.

المادة (٢٧)
يجوز للمرخص له أن يتظلم من قرار إلغاء الترخيص ؛ بموجب طلب يقدم إلى الرئيس خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إخطاره بإلغاء الترخيص، موضحا فيه أسباب التظلم والمستندات المؤيدة لذلك، ومرفقا به صورة من القرار المتظلم منه .

المادة (٢٨)
يتم دراسة التظلم، والبت فيه بالقبول أو الرفض، خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويخطر ذوو الشأن بنتيجة التظلم، ويعد مضي هذه المدة دون بت قرارا بالرفض
وفي جميع الأحوال ؛ يكون قرار الرئيس الصادر في التظلم نهائيا.

المادة (٢٩)
لا يخل إلغاء الترخيص وفقا لأحكام هذه اللائحة، بالتزامات المنتفع تجاه الغير.

المادة (٣٠)
مع عدم الإخلال بما يتم الاتفاق عليه بين الهيئة والمنتفع، إذا أبدت الهيئة رغبتها، في تملك المباني أو المنشآت المقامة على الأرض المنتفع بها بعد انتهاء حق الانتفاع، فيجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لشرائها وفقا للقواعد والإجراءات الإدارية والمالية المعمول بها بالهيئة، وذلك مع مراعاة ما يأتي:
١ - الحصول على موافقة المجلس على عملية الشراء، بعد التحقق من جدوى ذلك اقتصاديا.
٢ - تشكيل لجنة من المختصين بالهيئة لتقييم المباني والمنشآت المقامة على الأرض، وذلك بقرار من الرئيس، وللجنة الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لأغراض عملية التقييم، إذا اقتضت الضرورة.

المادة (٣١)
للهيئة في أي وقت، الحق في استيفاء ما تراه لازما من مستندات بيانات أو معلومات، وإجراء المعاينات للتحقق من التزام المنتفع بأحكام اتفاقية الانتفاع والتطوير، وشروط الترخيص، وأحكام هذه اللائحة.

تحديد مساحة الأرض يتم وفقا لطبيعة النشاط واحتياجاته الفعلية

حق الانتفاع بالأراضي يعد حقا عينيا مؤقتا ينتهي بانتهاء المدة المحددة له أو بانقضاء المشروع أيهما أقرب

٣٠ يوما .. الحد الأقصى لدراسة طلب الانتفاع والبت فيه

قرار رقم ٣/ ٢٠١٦
بإصدار لائحة المناقصات
لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ١١٩/ ٢٠١١ بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها،
وإلى نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/ ٢٠١٣،
وإلى موافقة مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقـــــــرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام لائحة المناقصات لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم المرفقة.

المادة الثانية

يلغى كل ما يخالف اللائحة المرفقة، أو يتعارض مع أحكامها.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يحيى بن سعيد بن عبد الله الجابري
رئيس مجلس الإدارة

صدر في: ٢٥ ربيع الأول ١٤٣٧هـ
الموافق: ٦ يناير ٢٠١٦م

لائحـــة المناقصـــات لهيئـــة المنطقـــة الاقتصاديـــة الخاصـــة بالدقـــم

الفصل الأول
تعاريف وأحكام عامة

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والعبارات التالية، المعنى المبين قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

الهيئة	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
المنطقة:	المنطقة الاقتصادية الخاصة الكائنة بولاية الدقم لغرض إقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية وغيرها المبينة الحدود والموقع في المخطط المرفق بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) المشار إليه والمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٤٤) المشار إليه.
المجلـس	مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم
الرئيس	رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
التقسيم المعني	التقسيم الإداري في الهيئة الراغب في التعاقد.
المناقصة العامة	مجموعة الإجراءات المعلن عنها وفقا للأحكام الواردة في هذه اللائحة، وتكون محلية أو دولية.

المادة (٢)

تسري أحكام هذه اللائحة على التعاقدات التي تجريها الهيئة.

المادة (٣)

تسري أحكام قانون المناقصات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/ ٣٦، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٠١٠/٢٩ فيما لم يرد بشأنه نص في هذه اللائحة، على النحو الذي لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة.

المادة (٤)

يكون التعاقد لتنفيذ مشروعات الخدمات والمرافق العامة وغيرها من المشروعات الأساسية في المنطقة عن طريق مناقصة عامة أو ممارسة، ومع ذلك يجوز التعاقد بأي من الطرق الآتية :

١ - المناقصة المحدودة.
٢ - الإسناد المباشر.
٣ - المسابقة.

المادة (٥)

لا يجوز التعاقد إلا في حدود الاعتمادات المالية المخصصة لذلك ضمن موازنة الهيئة، ما لم تكن هناك موافقة من الجهات المعنية.

المادة (٦)

لا يجوز تجزئة التوريدات أو الأعمال أو الخدمات المتشابهة إلا في حالات الضرورة التي تقدرها الهيئة.

المادة (٧)

لا تلتزم الهيئة بقبول أقل العطاءات في المناقصات أو الممارسات التي تطرحها، حتى لو كانت مقبولة فنيا.

الهيئة هي الجهة المختصة بالتعاقد لتنفيذ مشروعات الخدمات والبنية الأساسية بالمنطقة

الفصل الثاني
لجنـــة المناقصات

المادة (٨)

تنشأ بالهيئة لجنة للمناقصات تتكون من (٥) خمسة أعضاء على الأقل من بين أعضاء المجلس، وموظفي الهيئة، ومن ذوي الخبرة والكفاءة من غير موظفي الهيئة، ويصدر بتسميتهم قرار من الرئيس بعد موافقة المجلس على أن يحدد فيه رئيس اللجنة ونائبه، وأمين السر الذي يتعين أن يكون من موظفي الهيئة.

المادة (٩)

تختص لجنة المناقصات بالآتي:

١ - إجراء التعاقدات التي تكون قيمتها (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال عماني فأكثر.
٢ - إجراء التعاقدات التي تجريها الشركات التي تؤسسها الهيئة، والشركات التي تملكها الحكومة بالكامل وتؤسس في المنطقة فيما يجاوز (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين ريال عماني.
٣ - مراجعة المواصفات الفنية والشروط والتعليمات التي يقدمها التقسيم المعني والتحقق من كفايتها .
٤ - تحديد أسلوب التعاقد والإعلان عنه وفقاً للبيانات والمواصفات التي يقدمها التقسيم المعني.
٥ - تلقي العطاءات وفتح مظاريفها ودراستها أو إحالتها إلى التقسيم الإداري المختص بالتعاقد للدراسة والتحليل والإفادة.
٦ - تسلم نتائج الدراسة والتحليل من التقسيم الإداري المختص بالتعاقد ومراجعتها وتقييمها، واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
٧ - إعداد سجل خاص بالهيئة يتضمن قائمة الموردين والمقاولين والمكاتب الاستشارية المعتمدة وفقا للمعايير التي يحددها المجلس .
٨ - تحديد ثمن وثائق دعوة المناقصات وفقا للآلية التي يعتمدها الرئيس.

٩ - مراجعة مشروعات لوائح المناقصات التي تطبقها الشركات التي تؤسسها الهيئة والشركات التي تملكها الحكومة بالكامل وتؤسس في المنطقة، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس.
١٠ - اقتراح أي تعديلات على هذه اللائحة، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس.
١١ - أي اختصاصات أخرى تسند إلى لجنة المناقصات من قبل الرئيس أو المجلس .

المادة (١٠)

تعقد لجنة المناقصات اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بناء على دعوة من رئيس اللجنة أو نائبه بحسب الأحوال، ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور أغلبية أعضائها على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه.

ويحل نائب رئيس اللجنة محل الرئيس في رئاسة اجتماعات اللجنة في حالة غيابه أو وجود مانع يحول دون رئاسته للاجتماع.

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

ويجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا من ذوي الخبرة دون أن يكون له صوت معدود.

المادة (١١)

تكون لجنة المناقصات مسؤولة أمام الرئيس والمجلس عن جميع ما تقوم به من أعمال.

المادة (١٢)

تنشأ بالهيئة لجنة للمشتريات تتكون من (٥) خمسة أعضاء على الأقل من بين موظفي الهيئة، ويصدر بتسميتهم قرار من الرئيس على أن يحدد القرار رئيس اللجنة ونائبه وأمين سرها.

وتتولى اللجنة إجراء التعاقدات التي تقل قيمتها عن (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال عماني، ويسري في شأن هذه اللجنة الأحكام ذاتها المنصوص عليها في هذه اللائحة والتي تسري على لجنة المناقصات.

الفصل الثالث
الإجراءات التمهيدية للتعاقد

المادة (١٣)

يحدد التقسيم المعني الوقت المناسب لتقديم طلب التعاقد مشفوعا بكافة البيانات والوثائق المطلوبة حتى يتم الحصول على احتياجاتها في الوقت المناسب، مع مراعاة الآتي :

١ - مدة الإعلان في الصحف بما لا يقل عن (٥) خمسة أيام، ولا تزيد على (١٥) خمسة عشر يوما.
٢ - مدة الدراسة الفنية والتحليل والإفادة بما لا يزيد على (١٥) خمسة عشر يوما من تاريخ تحويل العطاءات، ما لم تستدع طبيعة التعاقد مدة أطول.

المادة (١٤)

يتقدم التقسيم المعني إلى التقسيم الإداري المختص بالتعاقد، بطلب مبينا فيه التكلفة التقديرية للتعاقد والشروط المرجعية والمواصفات الفنية، وللتقسيم المعني الاستعانة بمن يراه مناسبا من ذوي الخبرة لوضع الشروط المرجعية والمواصفات الفنية.

الفصل الرابع
المناقصة العامة

المادة (١٥) : يكون التعاقد عن طريق المناقصة العامة إذا زادت قيمة التعاقد على (٢٥٠٠٠٠) مائتين وخمسين ألف ريال عماني.

المادة (١٦)

يتم نشر الإعلان عن المناقصة العامة في جريدة محلية يومية أو أكثر باللغتين العربية والإنجليزية قبل مدة كافية من الموعد المحدد لتقديم العطاءات، ويجوز نشره بأي أداة إلكترونية محددة لهذا الغرض، على أن يتضمن الإعلان ما يأتي:

١ - عنوان الهيئة بشكل واضح.
٢ - آخر موعد لتقديم العطاءات وموعد فتح المظاريف.
٣ - بيان نوع التعاقد المطلوب .
٤ - آلية تقديم العطاءات.
٥ - ثمن وثائق دعوة المناقصة .
أي بيانات أخرى يحددها التقسيم المعني.

المادة (١٧)

يجب أن تصل العطاءات في الميعاد المحدد في الإعلان، ولا يعتد بالعطاءات المقدمة بعد هذا الميعاد أيا كانت أسباب التأخير .

المادة (١٨)

يجب على مقدم العطاء الالتزام بكافة الشروط والاعتبارات المحددة لتقديم العطاء بكراسة الشروط، ومنها ما يأتي:

١ - أن يقدم ضمن مغلف مغلق بإحكام، موضح عليه اسم ورقم المناقصة، ويُعنون إلى الهيئة.
٢ - أن يكون مطبوعا بخط واضح، وخالٍ من الشطب أو التعديل أو الإضافة.
٣ - كتابة الأسعار بالأرقام والحروف.
٤ - أن يكون العطاء موضحا عليه اسم وعنوان صاحبه، ومختوما بخاتمه، وموقعا منه، مع إرفاق نموذج التوقيع الصادر من وزارة التجارة والصناعة.
٥ - إرفاق شهادة السجل التجاري للشركة، وشهادة الانتساب لدى غرفة تجارة وصناعة عمان، على أن تكون سارية المفعول.
٦ - تقديم الضمان المالي المقرر ضمانا لحسن التنفيذ في حالة رسو العطاء على أحد مقدمي العطاءات.
٧ - تقديم ما يثبت ملاءة الشركة المالية وقدرتها على تنفيذ التزاماتها.
٨ - الإفصاح عن علاقة أي موظف بالهيئة مع الشركة.

المادة (١٩)

يجب أن يكون العطاء عن توريد الأصناف وفقا للعينات النموذجية أو المواصفات أو الرسومات المعتمدة التي يجب على مقدم العطاء الاطلاع عليها، ويعتبر تقديمه للعطاء إقرارا منه بالاطلاع عليها.

التعاقد لتنفيذ مشروعات الخدمات والبنية الأساسية للمنطقة يكون عن طريق مناقصة عامة أو ممارسة

تعطى الأفضلية في العطاءات للمنتجات الوطنية المستوفية للشروط والمواصفات

التشريعات تتيح للهيئة إجراء تعاقداتها عن طريق المناقصة المحدودة والإسناد المباشر والمسابقة

لا يجوز التعاقد إلا في حدود الاعتمادات المالية المخصصة لذلك ضمن موازنة الهيئة

لا يجوز تجزئة التوريدات أو الأعمال أو الخدمات المتشابهة إلا في حالات الضرورة التي تقدرها الهيئة

المادة (٢٠)

يتم تقديم العطاءات في مظروف واحد ما لم تقتض الضرورة تقديم العطاءات في مظاريف منفصلة حسبَ طبيعة كل مناقصة.

المادة (٢١)

يجوز تقديم العطاءات وفتحها وإحالتها والمصادقة عليها وإعلان نتائجها بالوسائل الإلكترونية وفق الإجراءات التي يعتمدها المجلس.

المادة (٢٢)

تقوم لجنة المناقصات بفتح مظاريف العطاءات المقدمة في اليوم المعين لفتح المظاريف بحضور أعضاء اللجنة، ويقوم أمين السر بتفريغ العطاءات في محضر فتح المظاريف، ويجب أن يذكر في المحضر عدد العطاءات واسم مقدم العطاء وإجمالي القيمة، على أن يوقع المحضر من قبل أعضاء اللجنة.

ويجوز للجنة تكليف اثنين من أعضائها على الأقل لفتح مظاريف العطاءات.

المادة (٢٣)

إذا تبين للجنة المناقصات أن أي عطاء يقل على نحو غير عادي عن العطاءات المقدمة، فإنه يحق لها التأكد من مقدم العطاء عن مدى استيفائه لشروط المناقصة وقدرته على تنفيذ العقد.

المادة (٢٤)

تجري المفاضلة بين العطاءات لاختيار العطاء الأفضل وفقا للمعايير والأسس المحددة في مستندات المناقصة، ويجوز للجنة المناقصات أن ترسي المناقصة على صاحب العطاء الأنسب إذا تبين لها أن العطاء الأقل سعرا لا يتناسب ومصلحة الهيئة على أن يكون قرارها في هذه الحالة مسببا.

وإذا ارتأت اللجنة استبعاد عطاء أو أكثر فيجب أن يكون قرارها مسببا.

المادة (٢٥)

تلغى المناقصات بقرار مسبب من لجنة المناقصات بعد النشر عنها وقبل البت فيها إذا استُغنيَ عنها نهائيا أو اقتضت مصلحة الهيئة ذلك، كما يجوز للجنة المناقصات إلغاء المناقصات بناء على توصية التقسيم الإداري المختص بالتعاقد في أي من الحالات الآتية:

١ - إذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد.

٢ - إذا اقترنت العطاءات كلها أو أكثرها بتحفظات جوهرية.

٣ - إذا كانت قيمة العطاء الأقل تزيد على القيمة السوقية.

٤ - إذا كانت العطاءات المقدمة غير مكتملة أو تحتمل أكثر من معنى أو مخالفة لشروط وثائق المناقصة.

كما يجوز إلغاء المناقصات بعد صدور قرار الإسناد وقبل التوقيع على العقد بقرار مسبب من لجنة المناقصات إذا اقتضت مصلحة الهيئة ذلك، أو بناء على توصية التقسيم الإداري المختص بالتعاقد مع بيان أسباب طلب الإلغاء.

المادة (٢٦)

يجوز بموافقة لجنة المناقصات قبول العطاء الوحيد إذا كان مطابقا للشروط، وكانت حاجة العمل لا تسمح بإعادة طرح المناقصة من جديد.

المادة (٢٧)

يجب البت في المناقصة والإخطار في حالة القبول قبل انتهاء مدة سريان العطاءات، فإذا تعذر ذلك، فعلى لجنة المناقصات أن تطلب من مقدمي العطاءات تمديد سريان عطاءاتهم لمدة مناسبة دون أي زيادة بالأسعار .

المادة (٢٨)

تعطى الأفضلية في العطاءات للمنتجات الوطنية المستوفية للشروط والمواصفات، وتشمل هذه الأفضلية أفضلية في السعر في حدود زيادة قدرها (١٠٪) عشرة بالمائة.

المادة (٢٩)

يجوز للجنة المناقصات الموافقة على إصدار الأوامر التغييرية بالزيادة أو النقصان في مدة أو قيمة أو نوع أو كميات أو مواصفات الأصناف أو الأعمال أو الخدمات محل العقد، وذلك خلال فترة سريان العقد فيما لا يجاوز قيمته (١٠٪) عشرة بالمائة من قيمة العطاء الأصلي الذي تمت الموافقة عليه، شريطة أن تكون أسعار الأوامر التغييرية هي نفس الأسعار المتفق عليها بالعقد. ويجوز استثناء - في حالات الضرورة- تجاوز الأمر التغييري السقف المنصوص عليه في هذه المادة، والأسعار المبينة بالعقد شريطة موافقة المجلس.

الفصل الخامس
المناقصة المحدودة

المادة (٣٠)

يجوز التعاقد عن طريق المناقصة المحدودة في الحالات التي تتطلب طبيعتها قصر الاشتراك في المناقصة على موردين أو مقاولين أو استشاريين محددين سواء في السلطنة أو خارجها ممن تتوافر في شأنهم الشروط المطلوبة.

المادة (٣١)

تتم الدعوة الى المناقصة المحدودة للموردين أو المقاولين أو الاستشاريين المتخصصين في النشاط الخاص بموضوع المناقصة والمسجلة أسماؤهم في سجل الموردين والمقاولين والمكاتب الاستشارية الذين ثبتت كفاءتهم الفنية والمالية، وتتوافر بشأنهم شروط حسن السمعة، بشرط ألا يقل عدد الشركات والمؤسسات عن (٣) ثلاث.

وتجرى الدعوة الى تقديم العطاءات في المناقصات المحدودة عن طريق الدعوات المباشرة بموجب خطاب مسجل أو باستخدام الوسائل الإلكترونية، وتسري على المناقصة المحدودة سائر الأحكام المنظمة للمناقصة العامة.

المادة (٣٢)

يجوز للجنة المناقصات التوصية بتحويل المناقصة المحدودة الى ممارسة إذا رأت أن ذلك يحقق مصلحة

الهيئة في الحصول على شروط أفضل للتعاقد.

الفصل السادس
الممارسة

المادة (٣٣)

يجوز للجنة المناقصات التعاقد عن طريق الممارسة من خلال التفاوض للحصول على أفضل العروض بأقل الأسعار، وذلك في أي من الحالات الآتية:

١ - الأصناف المحتكر صنعها أو استيرادها أو التي تقتضي طبيعتها أو الغرض من الحصول عليها أن يتم شراؤها من أماكن إنتاجها، أو التي لا توجد إلا لدى شركة منتجه بذاتها.

٢ - الأصناف التي لا يمكن تحديدها بمواصفات دقيقة.

٣ - الأعمال أو الخدمات الفنية والاستشارية التي تتطلب معرفة فنية معينة أو تخصص معين .

٤ - التوريدات ومقاولات الأعمال التي تقتضي حالة الاستعجال عدم اتباع إجراءات المناقصة بشأنها.

٥- تنفيذ الأعمال أو تقديم الخدمات التي تقوم بها جهات معينة خارج السلطنة.

٦- شراء واستئجار العقارات.

الفصل السابع
الإسناد المباشر

المادة (٣٤)

يجوز للهيئة التعاقد بالإسناد المباشر، على أن يتم اختيار المتعاقد معه من بين أفضل العروض التي يتم الحصول عليها شريطة أن تكون الأسعار مناسبة، وذلك مع بيان الأسباب الموجبة لاختياره، ويتم التعاقد بالإسناد المباشر فيما لا يجاوز قيمته (٢٥٠٠٠٠) مائتين وخمسين ألف ريال عماني وفقا للإجراءات التي يصدر بها قرار من الرئيس.

الفصل الثامن
المسابقة

المادة (٣٥)

المسابقة هي طريقة خاصة للتعاقد بغرض إجراء دراسات أو تصاميم أو مخططات أو مجسمات أو غير ذلك من الأعمال الفنية اللازمة لمشروع معين.

المادة (٣٦)

تحدد الهيئة أغراض المشروع ونطاقه ومواصفاته بالتفصيل، والجوائز أو المكافآت أو التعويضات التي تمنح للفائزين، ومصير ملكية التقارير والدراسات والتصاميم والمخططات الفائزة وغير الفائزة وأي شروط أخرى تراها الهيئة.

المادة (٣٧)

تتم الدعوة للمشاركة في المسابقة إما عن طريق الإعلان بالنشر وإما بالوسائل الإلكترونية وإما عن طريق الدعوة المباشرة لذوي الخبرة والمهارات اللازمة للمشروع أو الغرض المطروح للمسابقة.

المادة (٣٨)

يشكل الرئيس لجنة خاصة لدراسة العروض المقدمة، ورفع تقرير بذلك إلى الرئيس للاعتماد. ويجوز للجنة استدعاء المشاركين ومناقشتهم فيما قدموه.

المادة (٣٩)

لا تطبق على المسابقة أحكام الفصل التاسع من هذه اللائحة.

الفصل التاسع
الضمانات

المادة (٤٠)

يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤقت لا يقل عن (١٪) واحد بالمائة من القيمة الاجمالية للعطاء، وفي حالة سحب مقدم العطاء لعطائه قبل انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء، يصبح التأمين المؤقت المقدم منه حقا للهيئة، دون الحاجة إلى إنذاره أو اتخاذ أي إجراء آخر.

ويرد التأمين المؤقت إلى كل من : أصحاب العطاءات غير المقبولة فور صدور قرار الإسناد من لجنة المناقصات، وإلى مقدم العطاء الفائز إذا قدم ضمان حسن التنفيذ.

المادة (٤١)

على صاحب العطاء الفائز أن يقدم خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل من اليوم التالي لإبلاغه بقبول عطائه، ضمانا لحسن تنفيذ العقد قدره (٥٪) خمسة في المائة من القيمة الكلية للعقد، وبالنسبة للعقود التي تبرم مع متعاقد في الخارج يكون تقديم هذا الضمان خلال (٣٠) ثلاثين يوم عمل، ووجوب فتح مكتب خاص له في السلطنة .

ويظل ضمان حسن التنفيذ ساريا حتى تنفيذ العقد، أو انتهاء فترة الصيانة، أيهما أبعد، ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك.

المادة (٤٢)

إذا لم يقم صاحب العطاء الفائز بتقديم ضمان حسن التنفيذ خلال المدة المحددة في المادة (٤١) من هذه اللائحة، جاز للجنة المناقصات بموجب إخطار مكتوب إلغاء الترسية، ومصادرة التأمين المؤقت، وذلك دون إخلال بحق الهيئة في التعويض.

المادة (٤٣)

يعفى صاحب العطاء المقبول من ضمان حسن التنفيذ إذا قام بتوريد الأصناف المتعاقد عليها وقبلتها الهيئة نهائيا خلال المدة المحددة لتقديم ضمان حسن التنفيذ.

تحديد الحالات التي يجوز فيها للجنة المناقصات التفاوض للحصول على أفضل العروض وبأقل الأسعار

يجوز إصدار الأوامر التغييرية خلال فترة سريان العقد فيما لا تتجاوز قيمته ١٠٪ من العطاء الأصلي

محمد بن أحمد الشيزاوي*
رئيس التحرير

الدقم .. وجهة نظر صحفية

قبل أن أدفع هذا العدد إلى المطبعة قام وفد من وكالة أنباء رويترز بزيارة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم للاطلاع على المنطقة عن كثب؛ الأمر الذي يعبر عن حرص وكالة رويترز العريقة على تحري الدقة والمصداقية فيما تقدمه من تقارير عن أي موقع في العالم.

الصحفي الأمريكي الذي يغطي أخبار الاقتصاد والأسواق الناشئة في أوروبا والشرق الأوسط أندرو تورشا (Andrew Torchia) أعجب كثيرا بالنقلة التي شهدتها الدقم منذ أن أطلقت السلطنة مشروع (تطوير ولاية الدقم) الذي تكلل بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في أواخر عام ٢٠١١، وكان (أندرو) خلال السنوات الماضية يتابع مختلف الأخبار التي تُنشر عن الدقم، وكأي صحفي يعشق عمله فإن الزيارة الميدانية تضيف له الكثير، وخلال الحديث الذي دار بيننا قال إنه كان يرغب في زيارة الدقم منذ نحو عام ولكن الانشغالات الصحفية حالت دون ذلك.

وخلال اللقاءات الصحفية التي أجراها سواء في الدقم أو مسقط كان يرغب بمعرفة كل شيء عن الدقم والتأثير الذي أحدثته المشاريع على حياة الناس، ويرى أن وجود مشروع اقتصادي عملاق في هذه المنطقة سوف يؤدي إلى تغيير حقيقي في اقتصادها الذي كان قبل عدة سنوات يقتصر على بضعة محلات متفرقة لا يمكنها سد تطلعات سكانها الذين كانوا يعتمدون بشكل كبير على الخدمات المتوفرة في ولايتي محوت وهيما اللتين تبعدان عنها حوالي ٢٠٠ كم.

لم يكن التغير الاقتصادي الذي انعكس إيجابا على أهالي الدقم هو وحده الذي كان يفتش (أندرو) له عن إجابات بين أهالي الدقم أنفسهم قبل أن يسأل المسؤولين في الهيئة والشركات العاملة في المنطقة عن المشاريع التي ينفذونها؛ ولكن أيضا كان للطقس المعتدل في الدقم حصته من اهتمام هذا الصحفي الذي قضى نحو ٢٠ عاما يغطي أخبار الاقتصاد في هونغ كونغ وتايبيه وطوكيو وسنغافورة وشنغهاي قبل أن يصبح مراسلا اقتصاديا بالشرق الأوسط وشمال افريقيا منذ عام ٢٠٠٩، وقبل أن يودّع الدقم قال إنه سيعود إليها مرة أخرى.

وفي الحقيقة فإن هذه العوامل التي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الطقس المعتدل على مدار العام تمثل عناصر إيجابية مشجعة على الاستثمار في الدقم، وهو الأمر الذي كان مثار حديثي مع أحد قضاة الاستئناف خلال رحلته من مسقط إلى الدقم، والذي عبر بصراحة عن وجهة نظر متفائلة تجاه مستقبل الدقم وكان يرى أن الصناديق الاستثمارية المحلية عليها أن تضخ أموالها في السلطنة بدل البحث عن فرص استثمارية قد لا تكون مجدية في الخارج.

عندما ننظر إلى الواقع نجد أن هناك تغيرا حقيقيا ليس على الأرض فقط وإنما أيضا في الفكر الاستثماري لدى القطاع الخاص المحلي والعالمي الذي يرى أن الدقم أصبحت مكانا خصبا للاستثمار، وهو الأمر الذي يفسر الاهتمام المتزايد لدى وكالات الأنباء العالمية والشخصيات الاقتصادية المحلية والعالمية لمعرفة ما يدور في الدقم وما تشهده من تنمية وحجم ما تم إنجازه حتى الآن، ومع الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الحكومية والخاصة لتحقيق الأهداف الطموحة من إنشاء المنطقة فإننا نبدي تفاؤلنا بالمستقبل الذي ينتظر الدقم.

وفي الحقيقة فإن هذه العوامل التي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الطقس المعتدل على مدار العام تمثل عناصر إيجابية مشجعة على الاستثمار في الدقم

*mohammed.alshezawi@duqm.gov.om